

Distr.: General
27 June 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٣٧ من القائمة الأولية*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

الجزء الثاني

الشؤون السياسية

الباب ٣

الشؤون السياسية

البعثات السياسية الخاصة

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠٢٠ اللازمة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بمبلغ (صافيه) ١٠٠ ٥٤٣ ٩٠٠ دولار (إجماليه ١١٠ ٠٣١ ٧٠٠ دولار).

* A/74/50



الرجاء إعادة استعمال الورق

050819 300719 19-10979 (A)



المحتويات

الصفحة

٣	أولاً - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق
٩	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨**
١٨	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠***
١٨	١ - مجموع الاحتياجات من الموارد
٢٠	٢ - الاحتياجات من الموظفين
٣٥	٣ - الموارد المالية
٣٦	٤ - تحليل الاحتياجات من الموارد
٤٠	ثانياً - حالة المشروع المقرر لتجديد مجمع المقر المتكامل في بغداد
٤١	ثالثاً - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٧٩/٧٣ ألف وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة
٤١	ألف - الجمعية العامة
٤٢	باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

المرفقات

٥١	الأول - التغييرات المقترحة في مستويات الملاك الوظيفي حسب الوحدة التنظيمية
٥٣	الثاني - الاحتياجات من الموظفين موزعة حسب الموقع
٥٥	الثالث - المخططات التنظيمية
٥٨	الرابع - المساهمات المقدمة من البلد المضيف و/أو الكيانات الأخرى للأمم المتحدة (النقدية و/أو المساهمات العينية)
٥٩	الخامس - تكاليف الخدمات الأمنية لعام ٢٠٢٠

** يُقدّم الجزء الذي يتكون من الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه وفقاً للإجراءات والممارسات المعمول بها في ما يتعلق بالميزانية التي أعيد تأكيدها في الفقرة ١٣ من القرار ٢٦٦/٧٢ ألف.

*** تمسحياً مع الفقرة ١١ من القرار ٢٦٦/٧٢ ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

أولا - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

(١٠٠ ٥٤٣ ٩٠٠ دولار)



تصدير

بفضل هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) في ساحة المعركة، والنجاح في إجراء انتخابات برلمانية، وتشكيل حكومة وطنية جديدة، تمكّن العراق من فتح صفحة جديدة في تاريخه ومن إرساء أسس للمصالحة وإعادة الإعمار بعد سنوات من النزاع. ومع أنه قد أحرز الكثير من التقدم، فلا يزال الدرب محفوفاً بالعقبات.

ورغم الهزيمة العسكرية التي مُني بها تنظيم الدولة الإسلامية، فهو لا يزال يشكل خطراً جسيماً يهدد أمن العراق والمنطقة بأسرها. ولم يعد بعد أكثر من ١,٨ مليون عراقي من النازحين إلى ديارهم في كنف الأمان والكرامة. وتوجد في المناطق المحررة التي عانت من دمار لا يوصف أطنان من الذخائر غير المنفجرة المميّنة. ولا تزال الأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية الحيوية قائمة، وثمة حاجة ماسة لتحسين تقديم الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء والماء والرعاية الصحية والصرف الصحي والتعليم.

ومع ذلك، ورغم كل هذه الصعوبات، فإنني واثقة بأنه إذا تحلى شعب العراق بالقدر اللازم من التصميم والتعاون، إلى جانب الدعم الدولي، سيتمكن من التقدّم صوب مستقبل أكثر سلماً واستقراراً وازدهاراً.

وإنني ملتزمة باستخدام مساعي الحميدة بأقصى قدر من الفعالية من أجل النهوض بالحوار السياسي الشامل للجميع والمصالحة الوطنية والمجتمعية، والحوار والتعاون على الصعيد الإقليمي من أجل مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وغير ذلك من المسائل موضع الاهتمام المشترك.

ولكي تترسخ جذور الديمقراطية بحق، من المهم التسليم بأن حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية أمور مترابطة ويعزز كل منها الآخر. ويرد في مقدمة أولوياتي لعام ٢٠٢٠ تعزيز الاستراتيجيات التي تقودها الحكومات الهادفة لإتاحة مزيد من الفرص أمام الأقليات المهمشة، ولا سيما بالترويج لزيادة حماية حقوقها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويجب أيضاً بذل المزيد من الجهود للاستفادة إلى أقصى حد من إمكانات المرأة بوصفها محركاً للتغيير، وبوصفها من الجهات الفاعلة الرئيسية في مساعي منع نشوب النزاعات على جميع مستويات المجتمع، وبوصفها من المساهمين المحوريين في جهود بناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع في العراق.

وفي عام ٢٠٢٠، ستواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مواصلة برامجها وأنشطتها مع أولويات الحكومة. وسندعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل إعادة تأهيل وإعادة إعمار المناطق التي دمرها تنظيم الدولة الإسلامية للسماح بعودة النازحين إلى ديارهم. وعلاوة على ذلك، سنشجع على إدخال إصلاحات مجدية لتعزيز فعالية الحكومة وتحسين المستوى المعيشي العام لجميع العراقيين. وتشمل هذه الجهود مكافحة الفساد، وتنشيط الاقتصاد، وتوفير فرص للعمل، وكفالة تقديم الخدمات الأساسية.

وتكتسي المساعدات التي يواصل المجتمع الدولي تقديمها أهمية بالغة لتحقيق هذه الأهداف. ولهذا تتضمن أولوياتي لعام ٢٠٢٠ إشراك الشركاء الدوليين والإقليميين في تقديم الدعم إلى العراق في هذه المرحلة الحرجة من بناء الدولة. وستساعد البعثة أيضاً على تنسيق عمل الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية في إطار برامج إعادة الإعمار والمساعدة، وبناء القدرات، والإصلاح الاقتصادي.

ولدي اعتقاد راسخ بأن ميزانيتنا تعكس الاحتياجات من الموارد اللازمة لكي تنجز البعثة عملها الهام دعماً لعراق موحد وسلمي ومزدهر.

(توقيع) جانين هينس بلاشارت

الممثلة الخاصة للأمين العام، بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

- ١ - إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (البعثة) مسؤولة عن التوعية وبذل المساعي الحميدة لتشجيع إقامة نظام سياسي شامل للجميع وغير طائفي؛ وتقديم الدعم للحكومة في عملية مراجعة الدستور ووضع إجراءات مقبولة لتسوية مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها؛ وتشجيع الحوار والتعاون على الصعيد الإقليمي، بشأن مسائل منها أمن الحدود والطاقة والبيئة والمياه واللاجئون؛ وتقديم الدعم إلى العراق، حكومةً وشعباً، في تعزيز المصالحة الوطنية والمجتمعية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالأقليات؛ وتنفيذ البرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن وتعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ والمساعدة في تنظيم العمليات اللازمة لإجراء الانتخابات؛ وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، بما في ذلك توفير الدعم لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧)؛ وتعزيز حماية الطفل، بما في ذلك إعادة تأهيل الأطفال وإعادة إدماجهم؛ ومكافحة الإرهاب، بما في ذلك منع تغذية نزعة التطرف؛ وإصلاح قطاع الأمن.
- ٢ - وتستمد البعثة ولايتها من قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣) الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام تعيين ممثل خاص للعراق لتقديم المساعدة إلى البلد في عملية انتقاله السياسي، وفي تلبية احتياجاته في مجالات المساعدة الإنسانية وإعادة البناء والتنمية. وفي وقت لاحق، قرر المجلس في قراره ١٥٠٠ (٢٠٠٣) إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لمساندة الممثل الخاص في تنفيذ ولايته المذكورة أعلاه. وقد تم تمديد الولاية مؤخرًا حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٢٠ بموجب قرار المجلس ٢٤٧٠ (٢٠١٩). وبالإضافة إلى ذلك، كُلفت البعثة، وفقاً لقرار المجلس ٢١٠٧ (٢٠١٣)، بأن تعزز وتدعم وتسَهّل الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية فيما يخص إعادة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة إلى أوطانهم أو إعادة رفاتهم، وإعادة الممتلكات الكويتية، بما فيها المحفوظات الوطنية، التي استولى عليها العراق.
- ٣ - ونظراً إلى عدم الاستقرار السياسي والحاجة المستمرة إلى إجراء حوار إقليمي والحاجة الملحة إلى إعادة إعمار العراق بعد عقود من النزاع، لا تزال المساعدة التي تقدمها البعثة للعملية الانتقالية السياسية والدور الذي تضطلع به في تنسيق إيصال المساعدات الإنسانية والمساعدات لأغراض إعادة الإعمار والتنمية مسألة مهمة.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة

- ٤ - تسترشد البعثة بالولايات المنوطة بها في تحقيق المنجزات المستهدفة ذات الصلة التي تسهم في تحقيق الهدف. ويتواءم هدف البعثة مع أحد مقاصد المنظمة المتمثل في حفظ السلم والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تجسد أهداف التنمية المستدامة المقاصد المنصوص عليها في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. ويتواءم الهدف، وبالتالي المنجزات المستهدفة، مع عدد من أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في الفقرتين ٢٤ و ٢٥.

التطورات الأخيرة

- ٥ - في عام ٢٠١٨، نظّم العراق انتخابات برلمانية وطنية (انتخابات مجلس النواب) وانتخابات برلمانية في إقليم كردستان كانت أول انتخابات تُنظّم منذ الهزيمة العسكرية التي مُني بها ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية)، ورابع انتخابات تجري في إطار دستور عام ٢٠٠٥. وتحت إشراف رئيس الوزراء، عادل عبد المهدي، أحرز تقدم صوب تشكيل الحكومة، وتم تأكيد معظم المناصب الوزارية وتجري مفاوضات بين الأحزاب السياسية بشأن المرشحين

للوزارات الأربع المتبقية (من أصل ٢٢ وزارة). وعقب الانتخابات البرلمانية، استأنفت الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان التفاعل سياسيًا وتوصلتا إلى اتفاق أولي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ بشأن صادرات النفط من كركوك. غير أن المسائل المعلقة الأخرى، مثل قوات البشمركة ورواتب موظفي الخدمة المدنية، وتقاسم الإيرادات، وتسوية الحدود الداخلية المتنازع عليها، ظلت بدون حل. وفي إقليم كردستان، عقب الانتخابات البرلمانية، واصلت الأحزاب السياسية مفاوضاتها بشأن تشكيل حكومة إقليم كردستان. ومنذ الهزيمة العسكرية التي مُني بها تنظيم الدولة الإسلامية، عاد حوالي ٤,١ ملايين شخص من النازحين إلى مناطقهم الأصلية. ومع ذلك، لا يزال أكثر من ١,٨ مليون من العراقيين مشردين داخل العراق. وكثيرا ما تحدث مشاكل خطيرة تتعلق بالحماية، بما في ذلك في مخيمات النازحين، كما لا تزال هناك تحديات كبيرة في مجالات المساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان والأمن.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

٦ - بناء على طلب من حكومة العراق، تقدم البعثة الدعم من أجل تنفيذ البرنامج الحكومي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، مع التركيز على تعزيز أسس دولة اتحادية واحدة. ويهدف البرنامج إلى تعزيز النظام الديمقراطي في البلد، وتحسين أجهزته الأمنية، والتصدي للفساد وتعزيز سيادة القانون. ويركز البرنامج كذلك على تقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك تنفيذ مشاريع متعلقة بالمياه والكهرباء، فضلا عن تعزيز النظم الوطنية لتقديم الخدمات، وإنشاء مجلس لإعادة إعمار المحافظات المتضررة من الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

٧ - وبفضل تحسّن العلاقات بين بغداد وإربيل، ستتواصل البعثة مع الطرفين المعنيين من أجل معالجة المسائل المعلقة. وعلى وجه الخصوص، ستقوم البعثة بمبادرات في إطار مساعيها الحميدة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الحدود الداخلية المتنازع عليها، وتقاسم النفط والإيرادات، وإدارة الحدود. وستعمل البعثة مع عدة لجان تابعة لمجلس النواب بشأن تنفيذ أحكام دستورية ولتقديم المساعدة في العملية التشريعية وفقا للمعايير الدولية. وسيتمثل هدف البعثة في حماية وتعزيز حقوق الأقليات، بما في ذلك مؤسسات وممتلكاتها الثقافية. وستتفاعل البعثة مع إدارات المحافظات والحكومة الاتحادية من أجل تعزيز اللامركزية ونقل الصلاحيات إلى المحافظات لتحسين مستوى تقديم الخدمات فيها. وفيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، ستعمل البعثة مع جميع الأطراف المعنية من أجل إنهاء صياغة إطار قانوني وتنظيمي ومؤسسي واعتماد هذا الإطار. وستقوم البعثة بتيسير الحوار والتعاون على الصعيد الإقليمي، بشأن مسائل منها أمن الحدود والطاقة والبيئة والمياه واللاجئون، وستكثف مشاركتها فيما يتعلق بمسألة المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة.

٨ - وبالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، ستعمل البعثة مع حكومة العراق على تعزيز التماسك الاجتماعي بالتركيز على أكثر المجتمعات المحلية انقساما، بما في ذلك في سنجار وطوز خورماتو وكركوك، وكذلك على التحديات التي لا تزال تعرقل العودة الطوعية للنازحين المتبقين. وستقدم البعثة الدعم للحوار السياسي، بسبل منها الوساطة وإقامة شبكات اجتماعية على الصعيد المحلي، بهدف استعادة التعايش السلمي القائم على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها. ويندرج هذا الحوار ضمن جهود أكبر تبذلها حكومة العراق لتعزيز الوحدة الوطنية وإدماج مختلف الطوائف من خلال حماية وتعزيز الحقوق الدستورية لجميع المواطنين العراقيين. وفي هذا السياق، ستواصل البعثة أيضا العمل من أجل النهوض بدور المرأة في رسم مستقبل العراق. وتؤكد ولاية البعثة ضرورة تعزيز الدور الرئيسي الذي يمكن أن تضطلع به المرأة في إصلاح النسيج الاجتماعي من خلال مشاركتها السياسية الكاملة والفعالة في جهود بناء السلام والمصالحة الوطنية.

٩ - وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ستساهم البعثة بخبراتها وستقدم الدعم الاستشاري التقني لإتمام مبادرتي إصلاح نظام تسجيل الناخبين وإدارة نتائج الانتخابات للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في كردستان. وبالتنسيق مع الكيانات الأخرى التي تروج للمشاركة الشاملة للمرأة، ستعمل البعثة على تشجيع

اعتماد المزيد من التدابير القانونية الهادفة لمواصلة تعزيز مشاركة النساء والأفراد من الأقليات بوصفهم مسؤولين عن الانتخابات ومرشحين وناخبين. وستشجع البعثة أيضا الجهود التي تبذلها كل من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في كردستان من أجل تعزيز آليات التنسيق ومساعدة هذه الأخيرة على بناء القدرات اللازمة لإدارة الأحداث الانتخابية على مستوى المحافظات. وستقدم الأمم المتحدة المشورة أيضا إلى لجنة مجلس النواب المكلفة باختيار أعضاء مجلس المفوضين الجديد للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.

١٠ - وستنفذ البعثة برامج تهدف إلى تعزيز القدرات المؤسسية في البلد على التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وضمان احترام سيادة القانون، بغرض تشجيع المصالحة ومنع نشوب النزاعات. وبشكل خاص، ستدعم البعثة الجهود التي تبذلها الحكومة للبت في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان باعتبارها وسيلة لضمان المساءلة عن الأعمال المرتكبة بحق الضحايا، وتشجيع المصالحة بين الطوائف، وتفادي توجج النزاع من جديد. وفيما يتعلق بتعزيز حقوق الأقليات في المناطق المتنازع عليها، ستركز البعثة على المجالات التي يكون لها أثر طويل الأجل على منع نشوب النزاعات.

١١ - أما جهود الرصد والإبلاغ والدعوة في مجال حقوق الإنسان فستركز على أمور من بينها مراعاة الأصول القانونية والمحكمة العادلة ومعايير الاحتجاز، وحماية الأقليات، وحقوق النساء والفتيات، ولا سيما تفادي تعرضهن للعنف الجنسي، وحماية الطفل، إلى جانب المساءلة عن الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان.

١٢ - وفي إطار البيان المشترك بشأن منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له في العراق، ستقوم البعثة بأنشطة دعوة سياسية، بسبل منها الترويج لمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع باستخدام مؤشرات الإنذار المبكر وتعزيز التواصل مع الجماعات المحلية في طور التعافي من أثر النزاع مع تنظيم الدولة الإسلامية.

١٣ - وستقدم البعثة الدعم إلى حكومة العراق في مساعيها الرامية إلى منع استخدام الأطفال وتجنيدهم في النزاعات المسلحة، وستدعم جهودها الرامية إلى إزالة اسمها من القائمة التي ترد في التقرير السنوي للأمم العام عن الأطفال والنزاع المسلح، وبالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، ستدعم البعثة جهود الحكومة الرامية إلى اعتماد وتنفيذ خطة عمل وطنية لمنع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال وإنهاءها.

١٤ - وستعمل البعثة عن كثب مع المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق ومع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في إقليم كردستان من أجل بناء القدرات اللازمة لتمكينها من الاضطلاع بمهامها بوصفها هيئتين متمكنتين بشكل تام تتسمان بالاستقلال والنزاهة وتقومان فعلا بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وستعمل البعثة على تعزيز الجهود الرامية إلى توسيع نطاق الحيز المدني عن طريق زيادة الدعم المقدم إلى المجتمع المدني وغيره من الجهات الفاعلة المعنية.

١٥ - وسيظل سعي الدول الأعضاء إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة في صميم هذه الجهود. كما تهدف البعثة إلى تنسيق عمل شركاء التنمية والأمم المتحدة وحكومة العراق لضمان التأزر والتكامل بين مختلف الأنشطة المضطلع بها لضمان تعميم الأهداف وإتاحة الرصد والإبلاغ على جميع المستويات. وستدعم البعثة بنشاط تنسيق أعمال الجهات المانحة الدولية والمؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) في إطار برامج إعادة الإعمار والمساعدة، وبناء القدرات، والإصلاح الاقتصادي، وهيئة الظروف المواتية للتنمية المستدامة.

١٦ - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة العامة لعام ٢٠٢٠ إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) أن يضع العراق برنامجا واضحا لإدخال إصلاحات مجدية ويؤدي الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذها؛

(ب) أن تظل الحالة الأمنية مواتية بما فيه الكفاية للوصول إلى الفئات السكانية المتضررة وإلى أصحاب المصلحة الرئيسيين فيما يتعلق بتنفيذ الولاية؛

- (ج) أن تظل الجهات المعنية، ولا سيما حكومة العراق، ملتزمة بتحقيق التماسك الوطني والاجتماعي والتسوية في العراق؛
- (د) أن يتوصل القادة السياسيون إلى توافق في الآراء من أجل إكمال واعتماد الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي اللازم لتنفيذ الإصلاحات في قطاع الأمن وإدماج مختلف الميليشيات والجهات الفاعلة غير التابعة للدولة في قوات الأمن العراقية؛
- (هـ) أن تعطي الحكومة الأولوية لتعزيز مشاركة الشباب مشاركة كاملة في المجتمع العراقي، بسبل منها إزالة العوائق البيروقراطية التي تعرقل النمو الاقتصادي من أجل تعزيز الاستثمارات وخلق فرص عمل كافية للشباب، وأن تتخذ الحكومة إجراءات فعلية لتحقيق هذا الهدف؛
- (و) أن تظل حكومة العراق ملتزمة بتعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون؛
- (ز) أن تشارك الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان في حوار سياسي حقيقي بهدف التطبيع الكامل للعلاقات بينهما وحل المسائل المعلقة؛
- (ح) ألا يؤثر ما يقع من أحداث في المنطقة ككل تأثيراً سلبياً على الاستقرار السياسي الداخلي في العراق؛
- (ط) ألا تحدث تحركات سكانية كبرى إضافية عبر الحدود نتيجةً لاندلاع نزاعات في المنطقة.
- ١٧ - وتراعي البعثة المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. وفي إطار تفاعلها مع الأحزاب السياسية، تشجع البعثة على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برامج الأحزاب وهيكلها من أجل تعزيز تمثيل المرأة، وتتفاعل مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في كردستان بشأن ضمان مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية على نطاق أوسع وبشكل مجد أكثر.
- ١٨ - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، ستقدم البعثة الدعم للعمل الذي يضطلع به فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية بهدف تنفيذ الولاية الموكلة له بموجب قرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧) المتمثلة في دعم الجهود المحلية الرامية إلى مساءلة تنظيم الدولة الإسلامية/داعش، عن طريق جمع وحفظ وتخزين الأدلة في العراق، على الأعمال التي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ترتكبتها جماعة تنظيم الدولة الإسلامية. وسيضمن الدعم الذي تقدمه البعثة تبادل المعلومات بشأن مواقع المقابر الجماعية وإسداء المشورة القانونية بشأن قانون العقوبات العراقي وقانون أصول المحاكمات الجزائية. كما ستقدم البعثة الدعم التشغيلي والأمني واللوجستي والإداري على أساس استرداد التكاليف.
- ١٩ - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، ستعمل البعثة، في إطار جهودها المتصلة بمكافحة التطرف العنيف في العراق، مع فريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات الدينية من أجل التوعية بأثر التطرف العنيف في المجتمع العراقي. وستقوم فرقة عمل متكاملة معنية بالتماسك الاجتماعي والمصالحة، تضم ممثلين عن البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، بتبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة لدعم استدامة السلام والاستقرار والأمن في العراق. وبينما يركز فريق الأمم المتحدة القطري على تحقيق المصالحة المجتمعية، ستسعى البعثة إلى تحقيق المصالحة بين الأطراف السياسية المعنية على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات. وستساعد البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حكومة العراق أيضاً على إصلاح قطاع الأمن، بسبل منها تقديم المشورة بشأن الإطار القانوني ذي الصلة. وستتفاعل البعثة أيضاً مع المنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن طائفة واسعة من الأنشطة الرامية إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون، بما في ذلك بشأن المسائل المتصلة بالمرأة والأقليات العرقية والدينية. وعملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، ستتعاون البعثة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة

وغيرها من كيانات الأمم المتحدة لتعزيز إطار رصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح والإبلاغ عنها.

أنشطة التقييم

٢٠ - استرشدت الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٠ بالتقييمات التالية التي أنجزت في عام ٢٠١٨: فقد أُجري استعراض لمكتب التنسيق المتكامل للشؤون الإنمائية والإنسانية في تموز/يوليه ٢٠١٨، على النحو المبين في تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تآذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/73/352/Add.5)، وقد أدى الاستعراض لاحقاً إلى زيادة التركيز على التعافي والتنمية في المستقبل القريب.

٢١ - وقد أخذت الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٠ نتائج التقييم المذكور في الفقرة ٢٠ أعلاه في الحسبان.

٢٢ - ومن المقرر إجراء التقييم الذاتي التالي في عام ٢٠٢٠: تنفيذ عملية تفويض السلطات للبعثات السياسية الخاصة بقيادة إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام.

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨



١- الهدف

٢٣ - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو تحقيق السلام والأمن والتنمية بشكل مستدام مع إعادة التأكيد على استقلال العراق وسيادته وسلامته الإقليمية.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٢٤ - يتواءم هذا الهدف مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على إنهاء جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات؛ والقضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال؛ وكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل في شغل المناصب القيادية على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامية؛ واعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ، وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.

٢٥ - ويتواءم هذا الهدف أيضاً مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهتمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف ومعدلات الوفيات المتصلة بذلك؛ وإنهاء إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدهم؛ وتعزيز سيادة القانون وضمان تكافؤ فرص الجميع في اللجوء إلى القضاء؛ والحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما؛ وإنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات؛ وضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات؛ وكفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية؛ وتعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات لمنع العنف ومكافحة الإرهاب؛ وتعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة وإنفاذها.

٣- أوضاع على النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

لبنات بناء السلام: كسر الحواجز الطائفية



حفلة التوقيع على ميثاق الشرف الانتخابي، بغداد، في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٨. المصدر: بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

شكّلت الانتخابات البرلمانية التي أجريت في أيار/مايو ٢٠١٨ إنجازاً هاماً للعراق لأنها كانت أول انتخابات تجري منذ الهزيمة العسكرية التي مُني بها تنظيم الدولة الإسلامية، كما أنها جرت في حدود الجدول الزمني الدستوري. وفي سياق التحضير للانتخابات البرلمانية، استخدمت البعثة مساعيها الحميدة، على العديد من المستويات، لتشجيع الأحزاب السياسية على زيادة التركيز على هوية واحدة تشمل جميع الطوائف في حملاتها الانتخابية وعلى التقيد بميثاق الشرف الانتخابي، وإسداء المشورة لها في هذا الصدد.

واستغلت البعثة الزخم الإيجابي الناتج عن الحكومة المشكّلة حديثاً لتكثيف تفاعلها مع القيادات الدينية والسياسية وزعماء العشائر ومع الشباب والنساء من أجل تعزيز الوحدة

والشعور بالانتماء لهوية مشتركة. وشدت البعثة في العديد من المناسبات على أن عملية مصالحة وطنية ومجتمعية شاملة للجميع بقيادة عراقية هي أفضل رد كفيل لهزيمة واستئصال إيديولوجية الكراهية التي يروجها تنظيم الدولة الإسلامية. ودعت البعثة أيضاً إلى إنشاء مؤسسات قوية وفعالة تعزز السلام والتنمية المستدامين داخل دولة موحدة، وشجعت على ذلك. وتفاعلت البعثة مع الجهات المعنية الرئيسية وشكّلت قناة تواصل وجهة ميسرة لتقريب وجهات النظر المتباينة في سياق تعزيز المصالحة والتسوية الوطنية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، جمعت البعثة ممثلين عن الأكراد والعرب والتركمان في كركوك للتداول مما سمح بالتوصل إلى اتفاق بشأن شروط المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات التي ستجري للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٥.

وتفاعلت البعثة أيضاً مع كبار الزعماء الدينيين بشأن مكافحة التطرف كما قامت بتنظيم سلسلة من الندوات الرامية إلى تيسير الحوار مع الطوائف من الأقليات وفيما بينها من خلال الحوار بين الطوائف وداخلها. ودعت البعثة الأقليات إلى المشاركة في الإدارات المحلية وفي الحكومة الاتحادية وساعدتها على ذلك، وشجعت على زيادة تسليط الأضواء عليها من خلال المؤتمرات الإعلامية واجتماعات الموائد المستديرة. كما شكلت البعثة قناة تواصل لتشجيع المشاركة الفعلية للمرأة في الحياة السياسية العراقية ولتعزيز تمثيل المرأة في الحكومة.

ودأبت البعثة على تأكيد ضرورة تعزيز واستغلال تراث البلد المتعدد الطوائف والأعراق داخل دولة تحكمها سيادة القانون. وساعدت البعثة، بوصفها شريكا يحظى بالثقة، على إعادة إدراج هذه المبادئ الرئيسية في جدول الأعمال السياسي وساهمت في عملية المصالحة. ومن خلال جهود البعثة في مجال الوساطة والمسامحة الحميدة، دعمت البعثة المفاوضات الرامية إلى تعزيز مبادرة التسوية الوطنية الجديدة التي يدعمها عدد من القادة السياسيين العراقيين. وتشكل خريطة الطريق السياسية الجديدة هذه، التي تتضمن مساهمات من جميع مكونات المجتمع العراقي، أساساً لمواصلة المفاوضات المتعلقة بكيفية تحقيق استقرار مستدام.

النتيجة والأدلة

أسهم المنجز المستهدف في إحراز النتيجة المتمثلة في تقليص الانقسامات الطائفية، كما يتضح ذلك من تشكيل عدد أكبر من التحالفات السياسية المتنوعة التي لم توظف حملاتها النزعة الطائفية.

وتشمل الأدلة على هذه النتيجة التوقيع على ميثاق الشرف الانتخابي، الذي حدد أفضل الممارسات والذي التزمت الأحزاب السياسية بموجبه بتنظيم حملات لا توظف النزعة الطائفية وتنبذ خطابات الكراهية والتصريحات التي تحرض على العنف. وقد وقعت أغلبية الأحزاب السياسية على هذا الميثاق. وكان ميثاق الشرف الانتخابي عاملاً رئيسياً ساهم في توصل الأحزاب السياسية إلى اتفاق على وضع المصالح الوطنية في صميم حملاتها السياسية.

وُثبتت النتيجة التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

الحكومة العراقية تلزم بالتصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع



في البيان المشترك بشأن منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له في العراق الذي وقّعه حكومة العراق والأمم المتحدة في عام ٢٠١٦، تم تأكيد الالتزام السياسي لحكومة العراق واستعدادها لكفالة العدالة والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة والمنهجية للقانون الدولي الإنساني والانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية/داعش، بما في ذلك الاستعباد الجنسي للنساء والفتيات.

وفي عام ٢٠١٨، تفاعلت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري مع قادة المجتمع المدني والأشخاص الذي يعملون مع ضحايا العنف الجنسي، بما في ذلك الوزارات الرئيسية والأوقاف. وبالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، يسرت البعثة إجراء اجتماعات تشاورية مع جهات تنسيق حكومية رفيعة المستوى بشأن خطة لتنفيذ البيان المشترك.

وتتضمن خطة التنفيذ أولويات من بينها إعادة إدماج ضحايا العنف الجنسي وتقديم خدمات لهؤلاء الضحايا، وتوفير خدمات وتعييضات لضحايا الاغتصاب والأطفال المولودين نتيجة للاغتصاب.

النتيجة والأدلة

أسهم المنجز المستهدف في إحراز النتيجة المتمثلة في الاتفاق على تنفيذ البيان المشترك، مما يساهم في تعزيز سيادة القانون وتحسين احترام حقوق الإنسان.

وتشمل الأدلة على هذه النتيجة إنشاء محكمة تجريبية متنقلة لتسجيل الأطفال الذين يولدون نتيجة للاغتصاب ولزيجات غير المسجلة. وتشمل الأدلة أيضاً موافقة الحكومة، خلال الزيارة التي قامت بها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع في آذار/مارس ٢٠١٨، على خطة تنفيذ البيان المشترك. وتشمل الأدلة الإضافية القرار الذي اتخذته الحكومة في حزيران/يونيه ٢٠١٨، بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع، بإنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوزارات للإشراف على تنفيذ الخطة.

وُثبتت النتيجة التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

دعم الجهود الرامية للتعافي في العراق



المشاركون ينظفون القناة الرئيسية لمشروع ري الجزيرة عقب الهزيمة العسكرية التي مُني بها تنظيم الدولة الإسلامية في إطار مشروع النقد مقابل العمل في نينوى، العراق. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

في عام ٢٠١٨، أشرفت البعثة على إعداد وتنسيق برنامج للتعافي والقدرة على الصمود لمدة سنتين أطلقه الأمين العام أثناء مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق الذي عُقد في شباط/فبراير ٢٠١٨. ويعكس برنامج التعافي والقدرة على الصمود تغييراً من التركيز على بذل جهود مكثفة في المجال الإنساني ولتحقيق الاستقرار إلى التركيز على التعافي وإعادة الإعمار والتنمية. ويشكل هذا البرنامج منبراً يقدم من خلاله كل من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الموجود في العراق دعماً هادفاً ومنسقاً إلى الجماعات المحلية ذات الأولوية العليا المعرضة لخطر التعرض مجدداً للتطرف العنيف، ولدعم تقديم الخدمات الأساسية، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية والاجتماعية في جميع أنحاء البلد. وقد تم تصميم برنامج التعافي والقدرة على الصمود لتسريع وتيرة الجوانب الاجتماعية لإعادة الإعمار بتنفيذ أنشطة تهدف إلى إدخال تحسينات ملموسة على حياة الناس اليومية في وقت مبكر في عملية إعادة الإعمار، مع التركيز على حماية وإدماج السكان المتضررين من النزاع، ومع مراعاة اختلاف احتياجات النساء والرجال والفتيان والفتيات.

وتحت إشراف نائبة الممثلة الخاصة وتوجيه منها، عملت البعثة، من خلال مساعيها الحميدة وخبرتها التقنية، على ضمان مواءمة البرنامج مع رؤية العراق ٢٠٣٠ وإطار إعادة الإعمار والتنمية الخاص بهذه الرؤية. ولتشجيع ذلك، قدمت البعثة الدعم للحكومة وللمجتمع الدولي من أجل وضع هيكل تنسيق وطني، بما في ذلك منتدى للتعاون الإنمائي، لضمان توجيه الدعم المقدم من المانحين بطريقة استراتيجية ومنسقة تعود بالفائدة على شعب العراق.

النتيجة والأدلة

أسهم المنجز المستهدف في إحراز النتيجة المتمثلة في تسريع وتيرة الجوانب الاجتماعية لإعادة الإعمار، تمشياً مع رؤية البلد لعام ٢٠٣٠ وإطار إعادة الإعمار والتنمية الخاص بهذه الرؤية.

وتشمل الأدلة على هذه النتيجة تنفيذ المشاريع بشكل منسق بما يتواءم مع أولويات الحكومة في المدن والأقضية المحررة البالغ عددها ٣١ مدينة وقضاءً، ومشاركة الجهات المانحة في هيكل التنسيق الوطني المنشأ حديثاً المتمثل في اللجنة التنفيذية للتعافي والإعمار والتنمية. وتُثبت النتيجة التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٢٦ - تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، المتمثلة في إحراز تقدم نحو تحقيق المصالحة الوطنية في العراق، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمسامحة الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأسد بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن لعام ٢٠١٨ (A/72/371/Add.10)، كما يبرهن على ذلك عقد ٥٠ لقاءً رفيع المستوى دعماً لتحسين العلاقات بين بغداد وإربيل، وقد يسرت البعثة ونظمت تلك اللقاءات في إطار مساعيها الحميدة. وتطرق تلك اللقاءات إلى طائفة واسعة من المسائل التي شملت تخصيص الموارد وتقاسمها، وتقديم الدعم السياسي لآليات الأمن المتكاملة، ومناقشة مسألة الأراضي المتنازع عليها من خلال الحوار بالاعتماد على الزخم الإيجابي الذي تلا تشكيل الحكومة الجديدة.

٤ - أعضاء على النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

الثقافة السياسية التي تقوم على الحوار هي مفتاح مستقبل العراق

أتاح ارتفاع عدد الائتلافات السياسية التي تضم عدة طوائف في الانتخابات البرلمانية الوطنية العراقية التي جرت في أيار/مايو ٢٠١٨ فرصة لإعطاء دفع لثقافة تقوم على حوار حقيقي بين الجهات الفاعلة السياسية في البلد بشأن احتياجات الشعب العراقي ومصالحه. ومثل ظهور تحالفات سياسية تضم عدة طوائف في مجلس النواب المنتخب حديثاً فرصة سانحة لتجاوز المصالح الحزبية من أجل إرساء ثقافة سياسية تقوم على الحوار وعلى التوصل إلى حلول توفيقية خدمة للمصلحة الوطنية. وسمح هذا التحسن في الجو العام بزيادة تقبل المشورة السياسية والمساعدات التقنية التي قدمتها البعثة إلى حكومة العراق بشأن وضع استراتيجيات إصلاح واستراتيجيات متعلقة بالخدمات من شأنها أن تعزز الاقتصاد والشفافية وتخدم المصالح الأساسية للشعب العراقي. وعزز الدعم المقدم أيضاً الجهود التي بذلتها الحكومة من أجل توطيد مهامها البرلمانية والتشريعية والإشرافية.

وفي عام ٢٠١٨، وضعت البعثة مبادرة تهدف إلى التقليل من الخلافات السياسية بين الأحزاب، وأطلقت عملية تهدف إلى التغلب على الانقسامات الطائفية وتيسير عمل القادة السياسيين والجهات المعنية من أجل وضع برنامج حكومي لمدة أربع سنوات ستركز فيه السياسات والأولويات الرئيسية على بناء مستقبل مزدهر ومستدام.

التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي في المساعدة على تحديد نقاط البداية لوضع آليات شاملة للجميع توفر منبرا للأحزاب يتيح التغلب على الخلافات السياسية التي تعرقل وضع وتنفيذ البرنامج الحكومي، فضلاً عن تقديم المشورة التقنية في هذا الصدد.

وكخطوة أولى، عقدت قيادة البعثة اجتماعات ثنائية مع ممثلي الكتل السياسية من أجل التعرف على رؤيتهم وأولوياتهم والأنشطة البرنامجية التي يعتمون القيام بها والتوصل إلى توافق في الآراء وضمان استعدادهم لدعم البرنامج خلال فترة الأربع سنوات التي يشملها. وللمساعدة في الحصول على التزام من الكتل السياسية على المستوى التقني، استدعو البعثة إلى إنشاء فريق استشاري رفيع المستوى. وسيتألف الفريق الاستشاري من زعماء الكتل السياسية وسيقدم الدعم للحكومة في تنفيذ البرامج. وسينظر في إمكانية توحيد الجهود في إطار المناقشات الدورية التي تجري مع الجهات الحكومية النظرية المعنية بشأن المسائل المتعلقة بتصميم البرامج وتنفيذها. ويمكن لهذا الفريق الاستشاري أن يتيح منبرا لكي يتبادل المسؤولون والخبراء الفنيون الآراء مع الموظفين المكلفين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة القادرين على تقديم الدعم البرنامجي والمساعدة التقنية. وبحلول عام ٢٠٢٠، من المتوقع تحقيق توازن أكثر فعالية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وأن يتم إنشاء آليات للتنسيق والرصد بهدف دعم تنفيذ البرامج الحكومية، ومع ذلك سيظل هناك عدد من التحديات ومن بينها تباين وجهات نظر مختلف الأحزاب السياسية بشأن سيادة القانون والحكم الرشيد.

واستجابةً لذلك، بحلول عام ٢٠٢٠، سيركز عمل البعثة في مجال الوساطة والمساعي الحميدة على التغلب على الخلافات السياسية، وعلى تهيئة حيز سياسي ملائم للوساطة ولتحفيز إجراء مناقشات مستنيرة وتعزيز الحوار باعتبارها وسائل لتعزيز المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي. وستدعو البعثة حكومة العراق إلى ضمان إتاحة حيز أمام جميع ممثلي الجماعات المحلية، بمن فيهم الأقليات والنساء وقادة الشباب والزعماء الدينيين، للاضطلاع بدور فعلي في منتديات الحوار لتعزيز مشاركتهم في عمليات المصالحة الوطنية.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة وهي إنشاء ثقافة سياسية تقوم على الحوار الشامل للجميع في العراق.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، إحراز تقدم صوب إنشاء آلية (آليات) شاملة للتنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
<p>يُتيح إنشاء آلية (آليات) شاملة للتنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان منبرا لمناقشة المسائل المعلقة وللتغلب على الخلافات السياسية.</p>	<p>يتخذ كل من الحكومة والقادة السياسيين وممثلي المجتمعات المحلية خطوات نحو إنشاء آلية (آليات) شاملة للتنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان.</p>	<p>يسمح التركيز على الانتخابات وتشكيل الحكومة بتوسيع مجال الحوار بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بشأن المسائل البالغة الأهمية، الأمر الذي يؤثر على المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي.</p>

دعم إصلاح المؤسسات والعمليات الانتخابية العراقية

في عام ٢٠١٨، واجهت المؤسسات والعمليات الانتخابية العراقية تحديات كبيرة، ولا سيما في أعقاب انتخابات مجلس النواب. وأثيرت مسائل تتعلق بمصادقية واستقلالية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وكذلك بسلامة النظم والعمليات المعتمدة لتسجيل الناخبين وعدّ الأصوات. وإضافة إلى ذلك، للمرة الأولى، نظمت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في كردستان انتخابات برلمانية على مستوى الإقليم، وقد ساعدت البعثة على إجراء هذه الانتخابات بتوفير الخبرة اللازمة للمساعدة على تحسين القدرات التقنية واللوجستية للمفوضية.

التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي في دعم الإصلاحات التي تعالج مشكلة انعدام المصادقية والشمول والكفاءة المهنية والمساءلة الذي يُنسب إلى المؤسسات والعمليات الانتخابية في البلد. وتوجد أيضا قضايا معلقة بشأن المشاركة الشاملة للنساء والأقليات في هيئة إدارة الانتخابات، كما واجهت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في كردستان تحديات عرقلت تجهيز الشكاوى المتصلة بيوم الانتخابات والإعلان عن نتائج الانتخابات في أوانها.

واستجابةً لذلك، بحلول عام ٢٠٢٠، ستقدم البعثة الدعم إلى مجلس النواب بشأن تحسين الإطار القانوني للانتخابات. وستقدم البعثة الدعم والخبرة الاستشارية وستسدي المشورة الرفيعة المستوى في مجال السياسات بالاعتماد على نتائج الدروس المستفادة من العمليات التي تعقب الانتخابات وكذلك بالاعتماد على التجارب الانتخابية المماثلة. كما ستسعى المساعدة التي تقدمها البعثة، بالتنسيق مع فرقة عمل متكاملة معنية بالشؤون الجنسانية والانتخابية تابعة للأمم المتحدة، إلى تشجيع المشاركة الشاملة للمرأة في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بوصفها من المسؤولين والموظفين والمرشحين والناخبين. وستلبي المساعدة التقنية المحددة الهدف الاحتياجات المتصلة بإصلاح سجل الناخبين وإدارة نتائج الانتخابات، في إطار التحضير للدورة الانتخابية المقبلة، التي ستشمل انتخابات مجالس المحافظات والأقضية التي ستجري على الصعيد الوطني. وستدعم المساعدة التي ستقدمها البعثة في عام ٢٠٢٠ إصلاحات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وكذلك إصلاح اللوائح والإجراءات التي تنظم الانتخابات. وإضافة إلى ذلك، ستركز المساعدة التي ستقدمها الأمم المتحدة إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على مواصلة تطوير نظام سجل الناخبين العراقيين وآلياته لتيسير تصويت الناخبين وذوي الاحتياجات الخاصة والمواطنين المقيمين

خارج البلد، وعلى زيادة تحسين قدرة المفوضية على إدارة ونشر نتائج الانتخابات في أوانها. وستعمل البعثة أيضا بشكل وثيق مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في كردستان من أجل مواصلة تطوير آليات التنسيق ودعم بناء القدرات المؤسسية. وإضافة إلى ذلك، ستقدم البعثة دعما تقنيا محدد الهدف لتعزيز قدرة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في كردستان على تنظيم الانتخابات على مستوى الإقليم.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة المتمثلة في زيادة دقة وشمولية نظام سجل الناخبين، وتسوية المنازعات الانتخابية بسرعة وبشكل شامل، والإعلان عن نتائج الانتخابات والتصديق عليها في أوانها.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، إصلاح القوانين الانتخابية التي تتعلق بنظام سجل الناخبين، وتسوية المنازعات الانتخابية بسرعة، والإعلان عن نتائج الانتخابات في أوانها، فضلا عن شغل عدد أكبر من النساء مناصب مسؤولين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
حدوث تحسن على مستوى دقة وشمول نظام سجل الناخبين، بما في ذلك تسجيل زيادة في النسبة المئوية للمعلومات المتاحة عن الناخبين التي يتم جمعها والتحقق منها لأغراض التصويت في الحالات العادية والتصويت الناخبين وذوي الاحتياجات الخاصة؛ والإعلان عن نتائج الانتخابات والتصديق عليها في أوانها؛ وتسوية المنازعات الانتخابية بطريقة شاملة وفي أوانها؛ وتعديل السياسة لزيادة تمثيل المرأة في الانتخابات بوصفها من المسؤولين عن الاقتراع ومن موظفي الاقتراع.	تعزيز قدرة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في كردستان على تحسين شمول ونزاهة العمليات والنظم الانتخابية.	توثيق الدروس المستفادة من آخر انتخابات وطنية وأحدث انتخابات تجري في إقليم كردستان التي تسلب الضوء على المشاكل والتحديات التي تحول دون شمول ونزاهة العمليات الانتخابية وتقلل من مصداقية المؤسسات الانتخابية.

تعزيز الشراكات لدعم تنمية البلد

في عام ٢٠١٨، تم تقديم الدعم إلى إطار التعافي والتنمية الذي وضعته الحكومة من خلال تنفيذ برنامج التعافي والقدرة على الصمود.

التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي في أنه نظرا للاحتياجات الكبيرة اللازمة للتعافي في العراق عقب الهزيمة العسكرية التي مُني بها تنظيم الدولة الإسلامية، أصبح تركيز حكومة العراق والأمم المتحدة والمجتمع الدولي على تحقيق الاستقرار والوقاية والتنمية محدودا، ولذلك أُحرز تقدم أقل صوب تلبية تلك الاحتياجات.

واستجابةً لذلك، بحلول عام ٢٠٢٠، سينصب التركيز على تعزيز الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى الحكومة بهدف تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وستيسر البعثة آليات تنسيق المعونة تحت مظلة الشاملة لمنتدى شركاء التنمية. ومن المتوقع أن تساعد هذه الجهود على مواصلة المساعدة الدولية وتعميم أهداف التنمية المستدامة في البرامج الإنمائية. وسيشمل منتدى شركاء التنمية حكومة العراق والمجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المشاركة في أعمال التنمية وفي الأعمال المتبقية في المجال الإنساني وفي مجال تحقيق الاستقرار في العراق في إطار آلية تنسيق واحدة. وستحشد البعثة الدعم والموارد، على الصعيدين الإقليمي والدولي، لتقديم استجابة سريعة ومرنة دعمًا لإعادة إنشاء آليات الحماية الاجتماعية الحكومية ولتقديم الخدمات الأساسية. وستتناول البعثة أيضًا المسألة السياسية الحساسة المتمثلة في المرحلة الانتقالية بعد انتهاء النزاع صوب إيجاد حلول دائمة للنازحين المتبقين بتقديم مساعدات للفئات المستهدفة من المحتاجين في عام ٢٠٢٠ (العائدون والنازحون في المخيمات وخارجها والمجتمعات المضيفة واللاجئون).

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن يسهم المنجز المستهدف المقرر في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تنسيق تنفيذ خطة التنمية الوطنية التي يشترك فيها كل من الحكومة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة. وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، تمكّن منتدى شركاء التنمية من العمل بوصفه مظلة شاملة لآليات تنسيق المعونة.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
يعمل منتدى شركاء التنمية بوصفه مظلة شاملة لآليات تنسيق المعونة، ويقوم من خلال تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بتيسير تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية.	تم صياغة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بالتنسيق مع الشركاء الحكوميين وتم مواصلة عمله مع الأولويات الوطنية.	يُقدّم الدعم إلى إطار التعافي والتنمية الذي وضعتة الحكومة من خلال تعزيز وتنسيق المبادرات المتعلقة بالقدرة على الصمود وتحقيق الاستقرار عن طريق برنامج التعافي والقدرة على الصمود.

٢٧ - ستواصل البعثة الاسترشاد بجميع الولايات المسندة إليها، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاتها المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢٨ - يعرض الجدول ١ أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ١

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المحدودة			
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
٤	٤	٤	٤
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)			
٤	٤	٤	٤
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)			
باء - توليد المعارف ونقلها			
٥	٥	٥	٥
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)			
٩٠	٩٨	٧٦	٨٠
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)			
١٠٤	١٢١	١١٤	١٠٩
المواد التقنية (عدد المواد)			
المنجزات المستهدفة غير المحدودة			
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية			
المساعي الحميدة			
التشاور والمشورة والدعوة			
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق			
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال			
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية			
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام			
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط			
هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية			
السلامة والأمن			
الإدارة			
اللوجستيات			
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات			
الخدمات القانونية			
المراسلات وخدمات الوثائق			

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٢٩ - يعزى الفرق في عدد الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية إلى عدد حلقات العمل المتصلة بانتخابات مجالس المحافظات المقرر أن تجري في عام ٢٠١٩. وسُنِّمَ حلقات عمل تركز على مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية والسياسية وعلى تنفيذ سياسات جنسانية من قِبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في كردستان في عام ٢٠١٩ ولكن ليس هناك داعٍ لتنظيم هذه الحلقات في عام ٢٠٢٠.

١) وكيل أمين عام، و ٢ أمين عام مساعد، و ١ مد-٢، و ٦ مد-١، و ١٩ ف-٥، و ٥١ ف-٤، و ٥٤ ف-٣، و ٤ ف-٢، و ١٦٧ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و ١٠٩ وظائف للموظفين الفنيين الوطنيين، و ٣٩٢ وظيفة من الرتبة المحلية، و ٢ من متطوعي الأمم المتحدة، إضافةً إلى التكاليف التشغيلية (١٥ ٧٨٠ ٧٠٠ دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (٣١٩ ٠٠٠ دولار)، والسفر في مهام رسمية (١ ٥٠٣ ١٠٠ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٣ ٧٥٧ ٨٠٠ دولار)، والنقل البري (٧٣٣ ١٠٠ دولار)، والعمليات الجوية (٣ ١٦٢ ١٠٠ دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٣ ٤٤٠ ٥٠٠ دولار)، والخدمات الطبية (٢١٠ ٩٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٢ ٦٥٤ ٢٠٠ دولار).

٣١ - وتُقدَّر الاحتياجات من الموارد المقترحة للبعثة بمبلغ ١٠٠ ٥٤٣ ٩٠٠ دولار (مخصوصاً منه الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، يمثل نقصاناً صافيه ٥ ٢٥٠ ٥٠٠ دولار مقارنةً بالموارد المعتمدة للبعثة لعام ٢٠١٩. والفرق الصافي بين الاحتياجات لعام ٢٠٢٠ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ يعكس أساساً ما يلي:

- (أ) نقصان صافي في تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، يُعزى أساساً إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالسفر لأغراض تمرکز القوات وتناوبها وإعادة تمها إلى الوطن، وزيادة عمليات استرداد الكلفة من فريق الأمم المتحدة القطري؛
- (ب) زيادة صافية في تكاليف الموظفين المدنيين، تُعزى أساساً إلى زيادة الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين الوطنيين، الناجمة عن تطبيق جداول المرتبات المنقحة استناداً إلى مواقع نشر الوظائف المعنية والتكاليف المرتبطة بزيادة صافية قدرها ٦ وظائف وطنية؛ ونقصان صافي في التكاليف التشغيلية، يُعزى أساساً إلى ما يلي:
- (أ) الانتهاء في عام ٢٠١٩ من إنجاز معظم مقتنيات من معدات السلامة والأمن، والمولدات الكهربائية والأثاث، وعمليات استرداد الكلفة من فريق الأمم المتحدة القطري عن خدمات الصيانة، وخدمات الأمن، وخدمات المنافع العامة والتخلص من النفايات؛ و (ب) الانتهاء من إنجاز معظم مقتنيات معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وانخفاض الاحتياجات من رسوم الأجهزة المرسله المجبية وخدمات الإنترنت بموجب الترتيبات التعاقدية الحالية؛ و (ج) نقصان الاحتياجات لتكاليف الشحن المتعلقة باقتناء المعدات.

معدلات الشواغر

- ٣٢ - نشأت عن النشر الفعلي للأفراد العسكريين وجميع موظفي البعثة الآخرين في عام ٢٠١٨ معدلات شواغر بلغت في المتوسط ما يلي: ٢ في المائة للأفراد العسكريين؛ و ٧ في المائة للموظفين الدوليين؛ و ٨ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين؛ و ٧ في المائة للموظفين من الرتبة المحلية.
- ٣٣ - وفي عام ٢٠١٩، بلغت معدلات الشواغر المعتمدة ١ في المائة للأفراد العسكريين، و ١١ في المائة للموظفين الدوليين، و ٦ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين والموظفين من الرتبة المحلية معاً، و ٣٥ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة.
- ٣٤ - وفي عام ٢٠٢٠، طُبِّق معدل شواغر نسبته ١ في المائة على وظائف أفراد الوحدات العسكرية. وطُبِّق معدل شواغر نسبته ٨ في المائة على الوظائف المستمرة و ٥٠ في المائة على الوظائف الجديدة المخصصة للموظفين الدوليين، فيما طُبِّق معدل شواغر نسبته ٦ في المائة على الوظائف الوطنية و ٢٥ في المائة على وظائف متطوعي الأمم المتحدة.

٢ - الاحتياجات من الموظفين

- ٣٥ - فيما يتعلق بعام ٢٠٢٠، يُقترح إدخال تغييرات على ملاك موظفي البعثة، نتيجةً لما يلي: (أ) التنفيذ التدريجي لنظام "أوموجا" وتبسيط ما يرتبط به من مهام إدارية؛ و (ب) إعادة تنظيم المهام المتصلة بالأمن وتبسيطها؛ و (ج) تطبيق التوجيهات التكميلية المتعلقة بمهاكل دعم البعثات الصادرة عن إدارة الدعم الميداني.
- ٣٦ - وبناءً على ما ذكر أعلاه، يُقترح تعديل ملاك موظفي البعثة كما يلي:

مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام

- (أ) إلغاء وظيفة لمساعد إداري (من الرتبة المحلية) في مكتب رئيس الموظفين؛
- (ب) إعادة ندب وظيفة لموظف تنسيق شؤون الأمن (ف-٤) ليصبح نائبا للمستشار الأمني لشؤون الإدارة والدعم في قسم الأمن؛
- (ج) إلغاء وظيفتين لموظفين للحماية اللصيقة (فئة الخدمة الميدانية) في قسم الأمن؛
- (د) تحويل فئة خمس وظائف لمساعدين لشؤون الأمن من فئة الخدمة الميدانية إلى الرتبة المحلية؛

مكتب نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية

- (هـ) تحويل وظيفة محلل معلومات (برتبة ف-٣) إلى وظيفة محلل معلومات (موظف فني وطني)؛
- (و) إلغاء وظيفة لموظف معاون للشؤون السياسية (ف-٢) في مكتب الشؤون السياسية؛
- (ز) إعادة ندب وظيفة لمساعد لغوي (من الرتبة المحلية) إلى وظيفة لمساعد فريق (من الرتبة المحلية) في مكتب الشؤون السياسية؛

دعم البعثة

ركيزة إدارة العمليات والموارد

- (ح) نقل قسم إدارة الممتلكات وقسم المشتريات إلى ركيزة إدارة سلسلة الإمداد؛
- (ط) نقل قسم التدريب إلى ركيزة إدارة تقديم الخدمات؛
- (ي) إنشاء وظيفة لموظف لشؤون الموارد البشرية (فئة الخدمة الميدانية) في قسم الموارد البشرية؛

ركيزة إدارة تقديم الخدمات

- (ك) إنشاء ركيزة إدارة تقديم الخدمات من خلال نقل قسم الخدمات الطبية، وقسم النقل السطحي، وقسم الهندسة وإدارة المرافق وقسم التدريب ووحدة الدعم المعيشي؛
- (ل) إنشاء وحدة تقديم المشورة للموظفين كوحدة تنظيمية مستقلة عن قسم الخدمات الطبية؛
- (م) نقل وظيفتين لمستشاري موظفين (١ ف-٤ و ١ ف-٣) من قسم الخدمات الطبية إلى وحدة تقديم المشورة للموظفين المقترح إنشاؤها؛
- (ن) إنشاء وظيفة لرئيس إدارة تقديم الخدمات (ف-٥)؛

ركيزة إدارة سلسلة الإمداد

- (س) نقل قسم إدارة الممتلكات وقسم المشتريات من ركيزة إدارة العمليات والموارد؛
- (ع) نقل قسم الخدمات الطبية، وقسم النقل السطحي، وقسم الهندسة وإدارة المرافق، ووحدة الدعم المعيشي، إلى ركيزة إدارة تقديم الخدمات؛
- (ف) نقل وظيفة لمشرف على شؤون الاستلام والتفتيش (فئة الخدمة الميدانية) من وحدة الدعم المعيشي إلى قسم التخزين المركزي؛
- (ص) نقل أربع وظائف لمساعدين لشؤون الاستلام والتفتيش (١ من فئة الخدمة الميدانية و ٣ من الرتبة المحلية) وثلاث وظائف لمساعدين لشؤون الإمداد (الرتبة المحلية) من وحدة الدعم المعيشي إلى قسم التخزين المركزي؛
- (ق) نقل وظيفة لمساعد لشؤون الإمداد (فئة الخدمة الميدانية) من قسم التخزين المركزي إلى وحدة الدعم المعيشي؛
- (ر) نقل وظيفة لموظف مشتريات (فئة الخدمة الميدانية) من قسم المشتريات إلى وحدة الدعم المعيشي؛
- (ش) تحويل فئة وظيفة لمساعد لشؤون الإمداد من فئة الخدمة الميدانية إلى الرتبة المحلية؛
- ٣٧ - ويقدم المرفق الأول لهذا التقرير تفاصيل عن التغييرات المقترحة إدخالها على مستويات ملاك الموظفين، حسب الوحدة التنظيمية، فيما يقدم المرفق الثاني تفاصيل عن الوظائف المعتمدة والوظائف المقترحة، حسب الموقع.

(أ) الممثلة الخاصة للأمين العام

الجدول ٤

مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام

الموظفون الوطنيون	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الفئة الفنية والفئات العليا											
	فئة مجموع		المجموع	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-مد	٢-مد	٣-مد	٤-مد	٥-مد	٦-مد
متطوعو	موظف الرتبة الأمم	موظف الرتبة الأمم	الخدمات الميدانية/ الخدمات العامة	الخدمات العامة	الخدمات العامة	الخدمات العامة	الخدمات العامة	الخدمات العامة	الخدمات العامة	الخدمات العامة	الخدمات العامة	الخدمات العامة	الخدمات العامة	الخدمات العامة
٦	-	١	-	٥	-	٢	٣	-	١	-	١	-	-	١
٦	-	١	-	٥	-	٢	٣	-	١	-	١	-	-	١
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المكتب الأمامي للممثلة الخاصة للأمين العام														
الوظائف المعتمدة														
٦	-	١	-	٥	-	٢	٣	-	١	-	١	-	-	١
الوظائف المقترحة														
٦	-	١	-	٥	-	٢	٣	-	١	-	١	-	-	١
التغيير														
وحدة الشؤون الجنسانية														
الوظائف المعتمدة														
٢	-	-	١	١	-	-	١	-	-	-	١	-	-	-
الوظائف المقترحة														
٢	-	-	١	١	-	-	١	-	-	-	١	-	-	-
التغيير														

وَأَع أَع م مد-٢ مد-١ ف-٥ ف-٤ ف-٣ ف-٢ الفرعي	الفئة الفنية والفئات العليا			فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها			الموظفون الوطنيون		
	المجموع	الخدمة الميدانية/ الخدمات العامة	الوظائف الدولية	موظف الرتبة الأمم المتحدة	موظف الرتبة الوطنية	موظف الرتبة الأمم المتحدة	موظف الرتبة الوطنية	موظف الرتبة الأمم المتحدة	موظف الرتبة الوطنية
وحدة التحليل المشتركة									
الوظائف المعتمدة									
عام ٢٠١٩	١	١	٤	٦	٦	٥	١	١	١٢
الوظائف المقترحة									
عام ٢٠٢٠	١	١	٣	٥	٥	٦	١	١	١٢
التغيير									
	-	-	(١)	-	(١)	(١)	-	-	-
مكتب الشؤون السياسية									
الوظائف المعتمدة									
عام ٢٠١٩	٢	١١	٧	١	٢٢	٢٣	١٢	٢	٦٣
الوظائف المقترحة									
عام ٢٠٢٠	٢	١١	٧	١	٢١	٢٢	١٢	٢	٦٢
التغيير									
	-	-	-	(١)	(١)	(١)	-	-	(١)
مكتب المساعدة الانتخابية									
الوظائف المعتمدة									
عام ٢٠١٩	١	٢	٢	٥	٥	٢	٥	٥	١٢
الوظائف المقترحة									
عام ٢٠٢٠	١	٢	٢	٥	٥	٢	٥	٥	١٢
التغيير									
	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع									
الوظائف المعتمدة									
عام ٢٠١٩	٣	١٦	١٢	١	٣٨	٤٠	٢٠	٢	٩٦
الوظائف المقترحة									
عام ٢٠٢٠	٣	١٦	١١	١	٣٦	٣٨	٢٠	٢	٩٥
التغيير									
	-	-	(١)	(١)	(٢)	(٢)	-	-	(١)

٤١ - تتولى نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية قيادة الركيزة السياسية للبعثة وتشرف على عمل مكتب الاتصال في طهران، ووحدة التحليل المشتركة، ومكتب الشؤون السياسية، ومكتب المساعدة الانتخابية.

التغييرات التنظيمية المقترحة

الجدول ٧

الموارد البشرية: مكتب نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية

الوظائف		اللقب الوظيفي	الرتبة	التغيير	المكتب/الدائرة/القسم/الوحدة
الوصف	الإجراء				
	تحويل	محلل معلومات	ف-٣	١-	وحدة التحليل المشتركة
	تحويل	محلل معلومات	م ف و	١+	
	إلغاء	موظف معاون للشؤون السياسية	ف-٢	١-	مكتب الشؤون السياسية
	إعادة ندب	مساعد لغوي	م	١-	
	إعادة ندب	مساعد فريق	م	١+	
				١-	المجموع

٤٢ - يُقترح إجراء التغييرات التالية في الوحدات التنظيمية التي تخضع لمسؤولية نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية:

- (أ) وحدة التحليل المشتركة: تحويل وظيفة واحدة لمحلل معلومات (ف-٣) إلى وظيفة لمحلل معلومات (موظف فني وطني) من أجل الاستفادة من الخبرات والمعارف المتاحة محلياً، بما فيها المهارات اللغوية المحلية. ومن خلال البحث في سوق العمل المحلية، حددت الوحدة مجموعة من المواطنين العراقيين المدربين تدريباً جيداً ومؤهلات عالية ممن يمكنهم تولي هذه المهام عند تعيينهم؛
- (ب) مكتب الشؤون السياسية:

١' إلغاء وظيفة واحدة لموظف معاون للشؤون السياسية (ف-٢) في بغداد، لأن المهام المسندة سابقاً إلى شاغل هذه الوظيفة يُقترح أن يتولاها موظفون فنيون وطنيون تعزيراً لبناء القدرات؛

٢' إعادة ندب وظيفة واحدة لمساعد لغوي (الرتبة المحلية) إلى وظيفة لمساعد إداري (الرتبة المحلية) لتبسيط هيكل الإبلاغ الحالي وتوفير الدعم اللازم لخدمات النقل والاجتماعات الرسمية داخل بغداد في ضوء سياسات وإجراءات الإصلاح الجديدة التي اعتمدها إدارة شؤون السلامة والأمن بالأمانة العامة في البعثة.

(ج) مكتب نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالتنمية والشؤون الإنسانية

الجدول ٨

الاحتياجات من الموظفين: مكتب نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالتنمية والشؤون الإنسانية

الموظفون الوطنيون	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الفئة الفنية والفئات العليا														
	متطوعو موظف الرتبة الأمم المجموع	مجموع الوظائف الدولية	فني وطني	المحلية	المتحدة	المجموع	٢-ف-الفرعي	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-مد	٢-مد	٣-مد	٤-مد	٥-مد	٦-مد	
المكتب الأمامي																	
																	الوظائف المعتمدة
																	لعام ٢٠١٩
																	الوظائف المقترحة
																	لعام ٢٠٢٠
																	التغيير
مكتب التنسيق الإنمائي																	
																	الوظائف المعتمدة
																	لعام ٢٠١٩
																	الوظائف المقترحة
																	لعام ٢٠٢٠
																	التغيير
المجموع																	
																	الوظائف المعتمدة
																	لعام ٢٠١٩
																	الوظائف المقترحة
																	لعام ٢٠٢٠
																	التغيير

٤٣ - نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالتنمية والشؤون الإنسانية هي أيضا المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية، وتتولى قيادة أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري المتعلقة برسم الاستراتيجية وتخطيط البرامج الإنمائية وتنفيذها ورصدها، على نحو ما ينص عليه إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والإطار الاستراتيجي المتكامل. وتشرف نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالتنمية والشؤون الإنسانية على مكتب التنسيق الإنمائي.

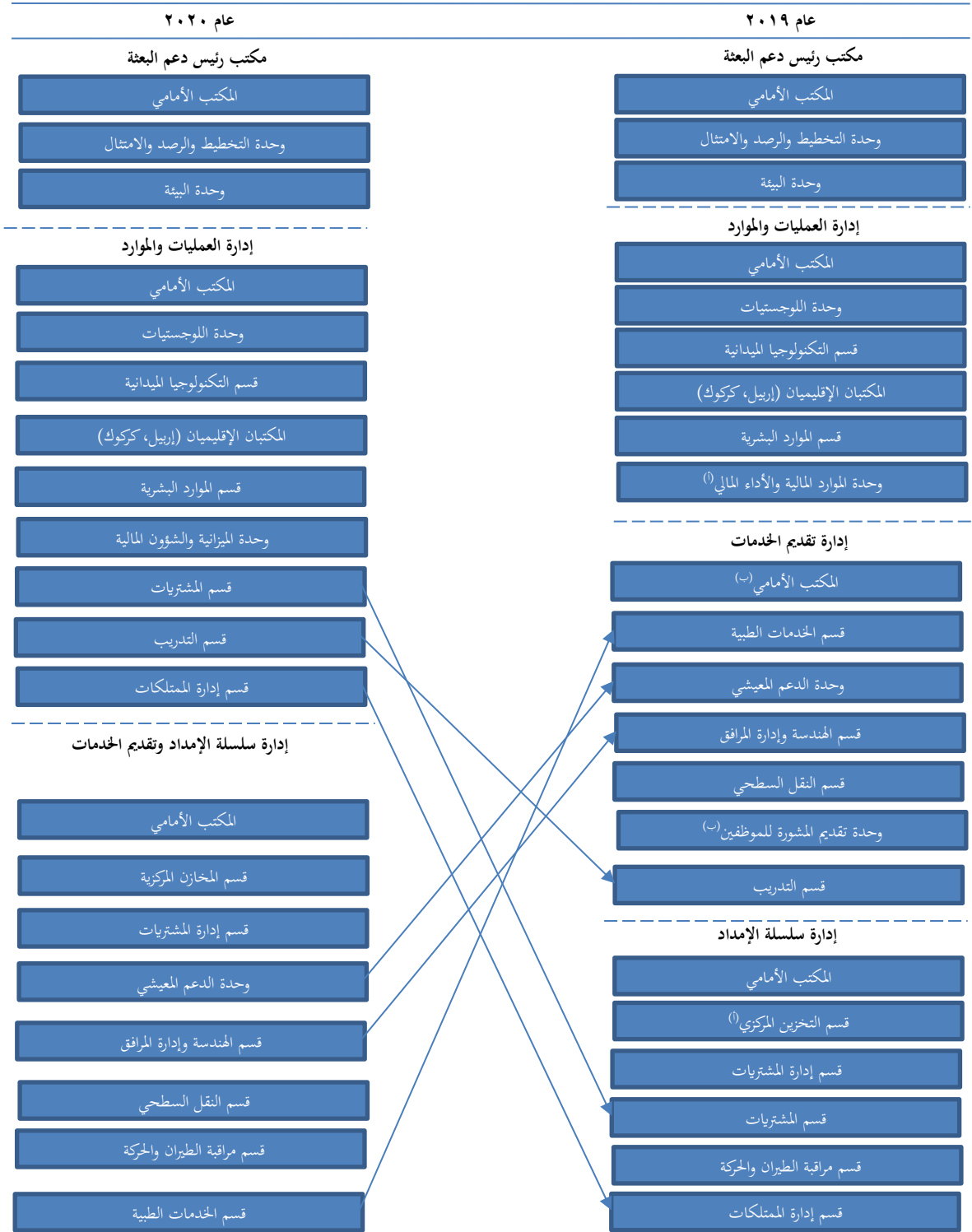
(د) دعم البعثة

الجدول ٩

الاحتياجات من الموظفين: دعم البعثة

الموظفون الوطنيون		فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الفئة الفنية والفئات العليا											
متطوعو موظف الرتبة الأمم المتحدة	موظف الرتبة الأمم المحلية	مجموع وظائف الدولية	فئة مجموع الخدمات العامة	المجموع الخدمات الميدانية/ خدمات الأمن العامة	٢-ف-٣ الفرعي	٣-ف-٤	٤-ف-٥	٥-ف-١	١-مد-٢	٢-مد-٣	٣-مد-٤	٤-مد-٥	٥-مد-٦	٦-مد-٧	٧-مد-٨
مكتب رئيس دعم البعثة															
الوظائف المعتمدة															
٧	-	١	-	٦	-	٢	٤	-	٢	١	-	١	-	-	-
لعام ٢٠١٩															
الوظائف المقترحة															
٧	-	١	-	٦	-	٢	٤	-	٢	١	-	١	-	-	-
لعام ٢٠٢٠															
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التغيير															
إدارة العمليات والموارد															
الوظائف المعتمدة															
١٠٧	-	٦٢	٥	٤٠	-	٢٧	١٣	-	٥	٧	١	-	-	-	-
لعام ٢٠١٩															
الوظائف المقترحة															
٧٥	-	٤٢	٣	٣٠	-	٢٠	١٠	-	٥	٤	١	-	-	-	-
لعام ٢٠٢٠															
(٣٢)	-	(٢٠)	(٢)	(١٠)	-	(٧)	(٣)	-	-	(٣)	-	-	-	-	-
التغيير															
إدارة تقديم الخدمات															
الوظائف المعتمدة															
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
لعام ٢٠١٩															
الوظائف المقترحة															
١٤٤	-	١٠٧	٤	٣٣	-	٢١	١٢	-	٧	٤	١	-	-	-	-
لعام ٢٠٢٠															
١٤٤	-	١٠٧	٤	٣٣	-	٢١	١٢	-	٧	٤	١	-	-	-	-
التغيير															
إدارة سلسلة الإمداد															
الوظائف المعتمدة															
٢٠٧	-	١٤٦	٥	٥٦	-	٤١	١٥	-	٩	٥	١	-	-	-	-
لعام ٢٠١٩															
الوظائف المقترحة															
٩٧	-	٦٠	٣	٣٤	-	٢٧	٧	-	٢	٤	١	-	-	-	-
لعام ٢٠٢٠															
(١١٠)	-	(٨٦)	(٢)	(٢٢)	-	(١٤)	(٨)	-	(٧)	(١)	-	-	-	-	-
التغيير															
المجموع، دعم البعثة															
الوظائف المعتمدة															
٣٢١	-	٢٠٩	١٠	١٠٢	-	٧٠	٣٢	-	١٦	١٣	٢	١	-	-	-
لعام ٢٠١٩															
الوظائف المقترحة															
٣٢٣	-	٢١٠	١٠	١٠٣	-	٧٠	٣٣	-	١٦	١٣	٣	١	-	-	-
لعام ٢٠٢٠															
٢	-	١	-	١	-	-	١	-	-	-	١	-	-	-	-
التغيير															

التغييرات المقترحة إدخالها على المكاتب ضمن دعم البعثة



نقل وحدة/قسم

(أ) من المقرر أن تُعاد تسمية الوحدة/القسم.

(ب) من المقرر إنشاء الوحدة/القسم.

- ٤٤ - سيتواصل التركيز في إطار دعم البعثة على الموازنة التدريجية لهياكله التنظيمية المنشأة في إطار ممارسة إعادة هيكلة دعم البعثة على الصعيد العالمي. وفي عام ٢٠٢٠، يُقترح إنشاء الركيزة الثالثة والأخيرة على أن تكون خاضعة مباشرة لمسؤولية رئيس دعم البعثة، وهي إدارة تقديم الخدمات، ومن ثم إتمام عملية إعادة الهيكلة.
- ٤٥ - وتندرج مهام دعم البعثة ضمن المسؤولية العامة للمقاة على عاتق رئيس دعم البعثة الذي ينسق العمل ويشرف عليه في ثلاثة مجالات عمل رئيسية هي ركيزة إدارة العمليات والموارد، وركيزة إدارة تقديم الخدمات، وركيزة إدارة سلسلة الإمداد.
- ٤٦ - ويتصرف رئيس دعم البعثة بصفته المستشار الرئيسي لرئيس البعثة في جميع المسائل المتصلة بالدعم الإداري والتقني ويقدم إليه الدعم رئيس قسم إدارة العمليات والموارد، المسؤول عن التنسيق والرقابة على العمليات وكفالة تقديم الخدمات التمكينية الرئيسية إلى العملاء، ورؤساء إدارة سلسلة الإمداد وتقديم الخدمات، المسؤولين عن إدارة وتنسيق تدفق السلع والخدمات في سلسلة الإمداد وتقديم الخدمات التقنية.
- ٤٧ - وتقع على عاتق ركيزة إدارة العمليات والموارد المسؤولية عن توفير الدعم العام وإدارة العمليات وموارد البعثة. فرئيس العمليات وإدارة الموارد، الذي يخضع مباشرة لمسؤولية رئيس دعم البعثة، إضافةً إلى مكتب أمامي مباشر، سيتولى الإشراف على قسم الموارد البشرية، ووحدة الموارد المالية والأداء المالي، والمكتبين الإقليميين في أربيل وكركوك، وقسم التكنولوجيا الميدانية، وخلية اللوجستيات.
- ٤٨ - وتتولى ركيزة إدارة تقديم الخدمات المسؤولية عن تقديم خدمات الدعم اللوجستي الرئيسية إلى جميع عناصر البعثة وعماله آخرين من الهيكل التنظيمي لدعم البعثة. وسيتولى رئيس إدارة سلسلة الإمداد، الذي يخضع مباشرة لمسؤولية رئيس دعم البعثة، إضافةً إلى مكتب أمامي مباشر، الإشراف على وحدة الدعم المعيشي، وقسم التدريب، وقسم الهندسة وإدارة المرافق، وقسم النقل السطحي، وقسم الخدمات الطبية، ووحدة تقديم المشورة للموظفين.
- ٤٩ - وتتولى ركيزة إدارة سلسلة الإمداد المسؤولية عن التخطيط والتنفيذ والرصد والرقابة والتوجيه والتنسيق في جميع مجالات سلسلة الإمداد التي تُدمج على أساس العمليات من بدايتها إلى نهايتها، وهي أنشطة التخطيط والتزود والتسليم والإرجاع والتهيئة، وتشمل الأنشطة المتصلة بالتخطيط للطلبات والاقتناء، والشراء، والتخزين، وإدارة الأصول والمخزون، والتخطيط للنقل والشحن، وتسريع الحركة وتتبع التوزيع، وتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال، وإدارة الأداء. وسيتولى رئيس إدارة سلسلة الإمداد، الذي يخضع مباشرة لمسؤولية رئيس دعم البعثة، إضافةً إلى مكتب أمامي مباشر، الإشراف على قسم التخزين المركزي، وقسم إدارة المشتريات، وقسم مراقبة الطيران والحركة، وقسم المشتريات، وقسم إدارة الممتلكات.

إدارة العمليات والموارد

الجدول ١٠

الموارد البشرية: إدارة العمليات والموارد

الوظائف					
الوصف	الإجراء	الملقب الوظيفي	الرتبة	التغيير	المكتب/الدائرة/القسم/الوحدة
	إنشاء	موظف موارد بشرية	خ م	١+	قسم الموارد البشرية
	إعادة تنظيم	(١ ف-٤، ١ خ م، ١ م ف و، ٢ ر م)		٥-	قسم التدريب
إلى ركيزة إدارة تقديم الخدمات	إعادة تنظيم	(١ ف-٤، ٤ خ م، ٦ ر م)		١١-	قسم إدارة الممتلكات
		(١ ف-٤، ٣ خ م، ١ م ف و، ١٢ ر م)		١٧-	قسم المشتريات
				٣٢-	المجموع

٥٠ - يُقترح إدخال التغييرات التالية لعام ٢٠٢٠ في الوحدات التنظيمية التي تشكل جزءاً من ركيزة إدارة العمليات والموارد:

- (أ) **قسم الموارد البشرية:** إنشاء وظيفة واحدة لموظف موارد بشرية (فئة الخدمة الميدانية) لكفالة وجود موارد تكون مكرّسة للبحوث المتعمقة وصياغة التحليلات والاستجابات؛ وفي سياق تنفيذ هيكل البعثة الجديد، إجراء ما يلي:
- (ب) **قسم التدريب:** إعادة تنظيم ليصبح متوائماً مع ركيزة إدارة تقديم الخدمات؛
- (ج) **قسم إدارة الممتلكات:** إعادة تنظيم ليصبح متوائماً مع ركيزة إدارة سلسلة الإمداد؛
- (د) **قسم المشتريات:** إعادة تنظيم ليصبح متوائماً مع ركيزة إدارة سلسلة الإمداد؛
- (هـ) **وحدة الموارد المالية والأداء المالي:** تغيير اسم الوحدة السابق ليصبح وحدة الميزانية والشؤون المالية.

إدارة تقديم الخدمات

الجدول ١١

الموارد البشرية: إدارة تقديم الخدمات

الوظائف		الوصف	الإجراء	اللقب الوظيفي	الرتبة	التغيير	المكتب/الدائرة/القسم/الوحدة	
			إنشاء	رئيس إدارة تقديم الخدمات	ف-٥	١+	المكتب الأمامي	
			من ركيزة إدارة سلسلة الإمداد وتقديم الخدمات سابقاً	إعادة تنظيم	٢ (ف-٤، ٥ ف-٣، ٣ خ م، ١ م ف و، ٤ ر م)	١٥+	قسم الخدمات الطبية	
	إلى وحدة تقديم المشورة للموظفين		نقل	مستشار موظفين	ف-٤	١-		
		نقل	مستشار موظفين	ف-٣	١-			
	من ركيزة إدارة سلسلة الإمداد وتقديم الخدمات سابقاً		إعادة تنظيم	٣ (خ م، ١ م ف و، ١٣ ر م)		١٧+	وحدة الدعم المعيشي	
		إعادة تنظيم	١ (ف-٤، ٢ ف-٣، ٨ خ م، ١ م ف و، ٤٤ ر م)		٥٦+		قسم الهندسة وإدارة المرافق	
		إعادة تنظيم	٦ (خ م، ٤٤ ر م)		٥٠+		قسم النقل السطحي	
	من قسم الخدمات الطبية		نقل	مستشار موظفين	ف-٤	١+	وحدة تقديم المشورة للموظفين	
		نقل	مستشار موظفين	ف-٣	١+			
			من ركيزة إدارة العمليات والموارد	إعادة تنظيم	١ (ف-٤، ١ خ م، ١ م ف و، ٢ ر م)	٥+	قسم التدريب	
							١٤٤+	المجموع

٥١ - يُقترح إدخال التغييرات التالية لعام ٢٠٢٠ في الوحدات التنظيمية التي تشكّل جزءاً من ركيزة إدارة تقديم الخدمات، في سياق تنفيذ هيكل دعم البعثة الجديد:

- (أ) **المكتب الأمامي لركيزة إدارة تقديم الخدمات:** إنشاء وظيفة لرئيس إدارة تقديم الخدمات (رتبة ف-٥) ليتولى قيادة أنشطة الركيزة وتقديم التوجيه لأقسامها ويكفل في الوقت نفسه تنفيذ برنامج عمل الركيزة بفعالية؛
- (ب) **قسم الخدمات الطبية:** إعادة تنظيم من ركيزة إدارة سلسلة الإمداد وتقديم الخدمات سابقاً ونقل وظيفتين لمستشاري موظفين (١ ف و ٤ و ١ ف-٣) إلى وحدة تقديم المشورة للموظفين؛
- (ج) **قسم النقل السطحي:** إعادة تنظيم من ركيزة إدارة سلسلة الإمداد وتقديم الخدمات سابقاً؛

- (د) قسم الهندسة وإدارة المرافق: إعادة تنظيم من ركيزة إدارة سلسلة الإمداد وتقديم الخدمات سابقاً؛
- (هـ) قسم التدريب: إعادة تنظيم من ركيزة إدارة العمليات والموارد؛
- (و) وحدة الدعم المعيشي: إعادة تنظيم من ركيزة إدارة سلسلة الإمداد وتقديم الخدمات سابقاً؛
- (ز) وحدة تقديم المشورة للموظفين: إنشاء وحدة تنظيمية مستقلة من قسم الخدمات الطبية، المسؤول عن تقديم خدمات المشورة لموظفي البعثة، من أجل إنشاء تسلسل إداري أوضح. وسيتم إنشاء هذه الوحدة بنقل وظيفتين لمستشاري موظفين (١ ف-٤ و ١ ف-٣) من قسم الخدمات الطبية.

إدارة سلسلة الإمداد

٥٢ - يُقترح إدخال التغييرات التالية لعام ٢٠٢٠ في الوحدات التنظيمية التي تشكّل جزءاً من ركيزة إدارة سلسلة الإمداد، في سياق تنفيذ هيكل دعم البعثة الجديد:

(أ) قسم التخزين المركزي: تغيير اسم القسم من اسمه السابق ليصبح قسم المخازن المركزية، ويُقترح إجراء التغييرات التالية:

'١' نقل وظيفة واحدة لمشرف على شؤون الاستلام والتفتيش (فئة الخدمة الميدانية، بغداد) وأربع وظائف لمساعدين لشؤون الاستلام والتفتيش (١ من فئة الخدمة الميدانية و ١ من الرتبة المحلية في إربيل، و ١ من الفئة الميدانية و ١ من الرتبة المحلية في بغداد)، وثلاث وظائف لمساعدين لشؤون الإمداد (الرتبة المحلية، بغداد)، من وحدة الدعم المعيشي؛

'٢' نقل وظيفة واحدة لمساعد لشؤون الإمدادات (فئة الخدمة الميدانية) في بغداد من قسم التخزين المركزي إلى وحدة الدعم المعيشي، مع اقتراح نقل مهام إدارة عقود الوقود؛

(ب) قسم المشتريات: نقل وظيفة واحدة لموظف مشتريات (فئة الخدمة الميدانية) في بغداد من قسم المشتريات إلى وحدة الدعم المعيشي؛

(ج) وحدة الدعم المعيشي: يُقترح إجراء التغييرات التالية:

'١' نقل وظيفة واحدة لموظف مشتريات (فئة الخدمة الميدانية) في بغداد من قسم المشتريات إلى وحدة الدعم المعيشي من أجل تعزيز القدرات الإشرافية، ومن ثم زيادة الضوابط المفروضة على مهام عملية التنفيذ داخل الوحدة؛

'٢' نقل وظيفة واحدة لمساعد لشؤون الإمدادات (فئة الخدمة الميدانية) في بغداد من قسم التخزين المركزي إلى وحدة الدعم المعيشي؛

'٣' تحويل وظيفة واحدة لمساعد لشؤون الإمدادات (فئة الخدمة الميدانية) في بغداد إلى وظيفة مساعد لشؤون الإمدادات (الرتبة المحلية)؛

'٤' نقل وظيفة واحدة لمشرف على شؤون الاستلام والتفتيش (فئة الخدمة الميدانية، بغداد) وأربع وظائف لمساعدين لشؤون الاستلام والتفتيش (١ من فئة الخدمة الميدانية و ١ من الرتبة المحلية في إربيل، و ١ من الفئة الميدانية و ١ من الرتبة المحلية في بغداد)، وثلاث وظائف لمساعدين لشؤون الإمداد (الرتبة المحلية)، من بغداد إلى قسم التخزين المركزي؛

٥' يُقترح نقل الوظائف المتبقية في وحدة الدعم المعيشي البالغ عددها ١٧ وظيفة (٣ من فئة الخدمة الميدانية و ١ لموظف فني وطني و ١٣ من الرتبة المحلية)، في إطار إعادة تنظيم الوحدة، إلى ركيزة تقديم الخدمات الإدارية؛

- (د) قسم إدارة الممتلكات: إعادة تنظيم من ركيزة إدارة العمليات والموارد إلى ركيزة إدارة سلسلة الإمداد؛
- (هـ) قسم الخدمات الطبية: إعادة تنظيم إلى ركيزة إدارة تقديم الخدمات؛
- (و) قسم الهندسة وإدارة المرافق: إعادة تنظيم إلى ركيزة إدارة تقديم الخدمات؛
- (ز) قسم النقل السطحي: إعادة تنظيم إلى ركيزة إدارة تقديم الخدمات.

الجدول ١٢

الموارد البشرية: إدارة سلسلة الإمداد

الوظائف		اللقب الوظيفي	الرتبة	التغيير	المكتب/الدائرة/القسم/الوحدة
الوصف	الإجراء				
من وحدة الدعم المعيشي	نقل	مشرف على شؤون الاستلام والتفتيش	خ م	١+	قسم التخزين المركزي
	نقل	مساعد لشؤون الاستلام والتفتيش	خ م	١+	
	نقل	مساعد لشؤون الاستلام والتفتيش	ر م	٣+	
	نقل	مساعد لشؤون الإمدادات	ر م	٣+	
إلى وحدة الدعم المعيشي	نقل	مساعد لشؤون الإمدادات	خ م	١-	
من ركيزة إدارة العمليات والموارد	إعادة تنظيم	(١ ف-٤، ٣ خ م، ١ م ف و، ١٢ ر م)		١٧+	قسم المشتريات
إلى وحدة الدعم المعيشي	نقل	موظف مشتريات	خ م	١-	
إلى قسم التخزين المركزي	نقل	مشرف على شؤون الاستلام والتفتيش	خ م	١-	وحدة الدعم المعيشي
	نقل	مساعد لشؤون الاستلام والتفتيش	خ م	١-	
	نقل	مساعد لشؤون الاستلام والتفتيش	ر م	٣-	
	نقل	مساعد لشؤون الإمدادات	ر م	٣-	
من قسم التخزين المركزي	نقل	مساعد لشؤون الإمدادات	خ م	١+	
من قسم المشتريات	نقل	موظف مشتريات	خ م	١+	
	تحويل	مساعد لشؤون الإمدادات	خ م	١-	
	تحويل	مساعد لشؤون الإمدادات	ر م	١+	
إلى ركيزة إدارة تقديم الخدمات	إعادة تنظيم	٣ خ م، ١ م ف و، ١٣ ر م		١٧-	المجموع الفرعي، وحدة الدعم المعيشي
	إعادة تنظيم	(٢ ف-٤، ٥ ف-٣، ٣ خ م، ١ م ف و، ٤ ر م)		١٥-	قسم الخدمات الطبية
	إعادة تنظيم	(١ ف-٤، ٢ ف-٣، ٨ خ م، ١ م ف و، ٤٤ ر م)		٥٦-	قسم الهندسة وإدارة المرافق
	إعادة تنظيم	(٦ خ م، ٤٤ ر م)		٥٠-	قسم النقل السطحي
	إعادة تنظيم	(١ ف-٤، ٤ خ م، ٦ ر م)		١١+	قسم إدارة الممتلكات
من ركيزة إدارة العمليات والموارد				١١٠-	المجموع

(هـ) مكتب الدعم المشترك في الكويت

الجدول ١٣

الاحتياجات من الموظفين: مكتب الدعم المشترك في الكويت

	الموظفون الوطنيون		فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الفئة الفنية والفئات العليا										
	متطوعو الأمم المتحدة	موظف الرتبة الأمم المتحدة	مجموع الوظائف الدولية	فئة الخدمات العامة	المجموع الفرعي	ف-٢	ف-٣	ف-٤	ف-٥	١-مد	٢-مد	م	أ	ع	
قسم الموارد البشرية															
الوظائف المعتمدة															
لعام ٢٠١٩	١٤	-	١١	-	٣	-	١	٢	-	١	١	-	-	-	-
الوظائف المقترحة															
لعام ٢٠٢٠	١٤	-	١١	-	٣	-	١	٢	-	١	١	-	-	-	-
التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قسم الشؤون المالية															
الوظائف المعتمدة															
لعام ٢٠١٩	١٦	-	١٠	-	٦	-	٥	١	-	١	-	-	-	-	-
الوظائف المقترحة															
لعام ٢٠٢٠	١٦	-	١٠	-	٦	-	٥	١	-	١	-	-	-	-	-
التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قسم السفر															
الوظائف المعتمدة															
لعام ٢٠١٩	٣	-	٢	-	١	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المقترحة															
لعام ٢٠٢٠	٣	-	٢	-	١	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-
التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع															
الوظائف المعتمدة															
لعام ٢٠١٩	٣٣	-	٢٣	-	١٠	-	٧	٣	-	١	٢	-	-	-	-
الوظائف المقترحة															
لعام ٢٠٢٠	٣٣	-	٢٣	-	١٠	-	٧	٣	-	١	٢	-	-	-	-
التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

٥٣ - سيظل مكتب الدعم المشترك في الكويت يتلقى الدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبعثات أخرى، هي مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، وفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا. وما زالت

المساءلة عن أداء مكتب الدعم ملقاة على عاتق البعثتين. وتُحدّد الموارد المخصصة لمكتب الدعم استناداً إلى عدد العملاء الذين يحصلون على الدعم (الموظفون الدوليون والوطنيون والأفراد النظاميون).

٥٤ - ولا تزال الموارد من الموظفين المخصصة لمكتب الدعم المشترك مدرجة في ميزانيّة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وهي تشمل ٣٩ وظيفة تمولها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان و ٣٣ وظيفة تمولها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (٢ ف-٤، ١ ف-٣، ٧ وظائف من فئة الخدمة الميدانية و ٢٣ وظيفة من الرتبة المحلية).

٣ - الموارد المالية

الجدول ١٤

الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	
عام ٢٠٢٠ مقابل عام ٢٠١٩ (الزيادة/النقصان)	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات
(٢)-(٣)=(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
				فئة الإنفاق
				أولاً - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة
				الوحدات العسكرية
(٣٦١,٦)	٢٠٠,٣	٥ ٢٣٨,٢	٥ ٥٩٩,٨	٧ ٣٥٤,٥
(٣٦١,٦)	٢٠٠,٣	٥ ٢٣٨,٢	٥ ٥٩٩,٨	٧ ٣٥٤,٥
				المجموع الفرعي، الفئة الأولى
				ثانياً - الموظفون المدنيون
				الموظفون الدوليون
(٧٨٤,٠)	-	٥٦ ٤٧١,٤	٥٧ ٢٥٥,٤	٦٠ ٩٠٥,٩
١ ٥٧٩,٩	-	٢٣ ٠٣٧,٤	٢١ ٤٥٧,٥	٢٦ ٠٧٦,٨
٢,٢	-	١٦,٣	١٤,١	-
٧٩٨,١	-	٧٩ ٥٢٥,١	٧٨ ٧٢٧,٠	٨٦ ٩٨٢,٧
				المجموع الفرعي، الفئة الثانية
				ثالثاً - التكاليف التشغيلية
(٣٤,٥)	-	٣١٩,٠	٣٥٣,٥	١٩١,٩
٤٥,٤	-	١ ٥٠٣,١	١ ٤٥٧,٧	٨٠٩,٢
(٣ ٦٨٧,٧)	-	٣ ٧٥٧,٨	٧ ٤٤٥,٥	٤ ١٩٢,٧
(٢٢٤,٢)	٣٦,٠	٧٣٣,١	٩٥٧,٣	٩٣٤,٢
٧٤,٥	-	٣ ١٦٢,١	٣ ٠٨٧,٦	٣ ٣٩١,٥
(٩٧٤,٢)	-	٣ ٤٤٠,٥	٤ ٤١٤,٧	٤ ١٧٠,٣
(٩٩,٥)	-	٢١٠,٩	٣١٠,٤	١٢٤,٨
(٧٨٦,٧)	٥,٤	٢ ٦٥٤,٢	٣ ٤٤٠,٩	٢ ٦٨١,٢
(٥ ٦٨٦,٩)	٤١,٤	١٥ ٧٨٠,٧	٢١ ٤٦٧,٦	١٦ ٤٩٥,٩
(٥ ٢٥٠,٥)	٢٤١,٧	١٠٠ ٥٤٣,٩	١٠٥ ٧٩٤,٤	١١٠ ٨٣٣,٠
				المجموع

٤ - تحليل الاحتياجات من الموارد

تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق عام ٢٠١٩ مقابل عام ٢٠٢٠	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٢٠	الوحدات العسكرية
(٣٦١,٦)	٥ ٢٣٨,٢	

٥٥ - يُقترح تخصيص موارد قدرها ٢٠٠ ٢٣٨ ٥ دولار لتغطية تكاليف نشر ٢٤٥ من أفراد الوحدات العسكرية، وتشمل الاحتياجات اللازمة لما يلي: (أ) سداد تكاليف القوات بالمعدلات القياسية (٢٠٠ ٢٧٤٣ دولار)؛ و (ب) السفر لأغراض التمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن (٥٠٠ ٥١٤ دولار)؛ و (ج) بدل إجازة الاستجمام (٥١ ٠٠٠ دولار)؛ و (د) البديل اليومي (٧٥ ٠٠٠ دولار)؛ و (هـ) التعويض عن الوفاة والعجز (٦٤ ٧٠٠ دولار)؛ و (و) حصص الإعاشة (١٠٥٨٤ ١٠٠ دولار)؛ و (ز) المعدات الرئيسية (٥٥٠٠ دولار)؛ و (ح) شحن ونشر المعدات المملوكة للوحدات (٢٠٠ ٣٠٠ دولار). وقد طُبّق معدل شواغر نسبته ١ في المائة على تلك الموارد.

٥٦ - والفرق (النقصان) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ يُعزى أساساً إلى انخفاض أسعار تذاكر السفر لأغراض التمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن، يقابله نقصان في الاحتياجات من خدمات الأمن لوحدات الحراسة التابعة للأمم المتحدة ناجم عن زيادة تقاسم التكاليف مع فريق الأمم المتحدة القطري.

تكاليف الموظفين المدنيين

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق عام ٢٠١٩ مقابل عام ٢٠٢٠	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٢٠	الموظفون الدوليون
(٧٨٤,٠)	٥٦ ٤٧١,٤	

٥٧ - يُقترح تخصيص موارد قدرها ٤٠٠ ٤٧١ ٥٦ دولار لتغطية تكاليف المرتبات (٨٠٠ ٩١٦ ٢٦ دولار) وتكاليف الموظفين العامة (٤٠٠ ٢٦ ٠٩٥ دولار) لما قدره ٣٠٥ وظائف دولية (١ وكيل أمين عام، و ٢ أمين عام مساعد، و ١ مد-٢، و ٦ مد-١، و ١٩ ف-٥، و ٥١ ف-٤، و ٥٤ ف-٣، و ٤ ف-٢، و ١٦٧ من فئة الخدمة الميدانية) وبدل المخاطر (٢٠٠ ٣ ٤٥٩ دولار). وفيما يتعلق بالوظائف الدولية، طُبّق معدل شواغر نسبته ٨ في المائة على الوظائف المستمرة وآخر نسبته ٥٠ في المائة على الوظائف الجديدة.

٥٨ - والفرق (النقصان) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ يُعزى أساساً إلى النقصان الصافي البالغ ٨ وظائف دولية.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق عام ٢٠١٩ مقابل عام ٢٠٢٠	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٢٠	الموظفون الوطنيون
١ ٥٧٩,٩	٢٣ ٠٣٧,٤	

٥٩ - يُقترح تخصيص موارد قدرها ٤٠٠ ٠٣٧ ٢٣ دولار لتغطية تكاليف المرتبات (٦٠٠ ٤٨١ ١٦ دولار) وتكاليف الموظفين العامة (١٠٠ ٦٦٦ ٤ دولار) لازمة لاستمرار ٤٩٥ وظيفة وطنية (١٠٨ وظائف لموظفين فنيين وطنيين و ٣٨٧ وظيفة من الرتبة المحلية) و ٦ وظائف جديدة (١ لموظف فني وطني و ٥ من الرتبة المحلية)، وبدل المخاطر (٧٠٠ ٨١٤ ١ دولار) والعمل الإضافي (٧٥ ٠٠٠ دولار). وطُبق معدل شواغر نسبته ٦ في المائة على الوظائف الوطنية.

٦٠ - والفرق (الزيادة) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ يُعزى أساساً إلى تسجيل زيادة في جداول المرتبات بنسبة ١٤ في المائة في وظائف الموظفين الفنيين الوطنيين و ٥,٦ في المائة في وظائف الرتبة المحلية، اعتباراً من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كانت قد اعتمدت في آب/أغسطس وتشيرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ لوظائف الموظفين الفنيين الوطنيين ووظائف الرتبة المحلية، تبعاً، إضافةً إلى التكاليف المرتبطة بالزيادة الصافية المقترحة في عدد الوظائف الوطنية بما قدره ٦ وظائف.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق عام ٢٠١٩ مقابل عام ٢٠٢٠	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٢٠	متطوعو الأمم المتحدة
٢,٢	١٦,٣	

٦١ - يُقترح تخصيص موارد قدرها ١٦ ٣٠٠ ١٦ دولار لتغطية تكاليف نشر موظفين من متطوعي الأمم المتحدة. وقد طُبق معدل شواغر نسبته ٢٥ في المائة على تلك الموارد.

٦٢ - والفرق (الزيادة) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ يُعزى أساساً إلى تطبيق معدل شواغر أدنى نسبته ٢٥ في المائة في عام ٢٠٢٠ مقارنةً بمعدل ٣٥ في المائة المعتمد في عام ٢٠١٩.

التكاليف التشغيلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق عام ٢٠١٩ مقابل عام ٢٠٢٠	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٢٠	الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية
(٣٤,٥)	٣١٩,٠	

٦٣ - يُقترح تخصيص موارد قدرها ٣١٩ ٠٠٠ ٣١٩ دولار لتغطية تكاليف خدمات الخبراء الاستشاريين لتوفير الخبرة الفنية والمتخصصة بشأن المسائل الفنية اللازمة لدعم البعثة، بما فيها مسائل التحليل المشترك والانتخابات وأنشطة التدريب الموجهة لموظفي البعثة (٣١٠ ٠٠٠ دولار) والخدمات الاستشارية المتصلة بالمشترقيات (٩ ٠٠٠ دولار).

٦٤ - والفرق (النقصان) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ يُعزى أساساً إلى استبعاد اعتماد كان مخصصاً للخدمات الاستشارية الخاصة بمكتب الشؤون السياسية لأن هذه الخدمات ستموّل من الموارد الخارجة عن الميزانية.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق عام ٢٠١٩ مقابل عام ٢٠٢٠	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٢٠	السفر في مهام رسمية
٤٥,٤	١ ٥٠٣,١	

٦٥ - يُقترح تخصيص موارد قدرها ١٠٠ ٥٠٣ ١ دولار لتغطية تكاليف السفر في مهام رسمية داخل منطقة البعثة أساساً لغرض إجراء مشاورات مع النظراء الحكوميين والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية، والإشراف على المكاتب الإقليمية والميدانية، وإجراء مشاورات سياسية مع الكيانات المحلية، وأداء مهام تقييم حالة حقوق الإنسان. وتشمل هذه الموارد أيضاً الاحتياجات اللازمة لتغطية تكاليف سفر الممثلة الخاصة للأمين العام وكبار موظفيها في مهام رسمية تتعلق بتنفيذ ولاية البعثة، وإجراء مشاورات سياسية رفيعة المستوى مع مختلف الكيانات، وعقد اجتماعات مع النظراء رفيعي المستوى في مقر الأمم المتحدة وتقديم إحاطات إلى مجلس الأمن (٩٦٩ ٠٠٠ دولار) والسفر المتصل بالتدريب (١٠٠ ٥٣٤ دولار).

٦٦ - والفرق (الزيادة) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ يُعزى أساساً إلى احتياجات إضافية للسفر داخل منطقة البعثة ناجمة عن إضافة مكتب الموصل وتحسُّن الحالة الأمنية في العراق، والإذن بمزيد من الزيارات من مقر البعثة إلى المكاتب الإقليمية والميدانية.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٢٠	الفرق عام ٢٠١٩ مقابل عام ٢٠٢٠
٣ ٧٥٧,٨	(٣ ٦٨٧,٧)
المرافق والهياكل الأساسية	

٦٧ - يُقترح تخصيص موارد قدرها ٨٠٠ ٣٧٥٧ ٨ دولار لتغطية تكاليف اقتناء ما يلي: (أ) اللوازم الهندسية (٥٤ ٦٠٠ دولار)؛ و (ب) المرافق الجاهزة (١٢٠ ٥٠٠ دولار)؛ و (ج) المولدات والمعدات الكهربائية (١٣ ٠٠٠ دولار)؛ و (د) الأثاث (٦٩ ٠٠٠ دولار)؛ و (هـ) معدات المكاتب والمعدات الأخرى (٤٩ ١٠٠ دولار)؛ و (و) معدات السلامة والأمن (٢٠١ ١٠٠ دولار)؛ و (ز) استئجار أماكن العمل (٥٤٦ ٤٠٠ دولار)؛ و (ح) خدمات المنافع العامة والتخلص من النفايات (٤٩١ ٩٠٠ دولار)؛ و (ط) خدمات الصيانة (٨٧٤ ٦٠٠ دولار)؛ و (ي) خدمات الأمن (٤٥٦ ٠٠٠ دولار)؛ و (ك) التشييد والتعديلات والتجديدات وأعمال الصيانة الرئيسية (١٤٧ ٥٠٠ دولار)؛ و (ل) القرطاسية واللوازم المكتبية (١٥٢ ٩٠٠ دولار)؛ و (م) قطع الغيار واللوازم (٩٣ ٨٠٠ دولار)؛ و (ن) مواد البناء ولوازم الدفاع الميداني (٤٩ ٠٠٠ دولار)؛ و (س) الوقود والزيوت ومواد التشحيم (٣٦٤ ٣٠٠ دولار)؛ و (ع) مواد النظافة الصحية والتنظيف (٧٤ ١٠٠ دولار).

٦٨ - والفرق (النقصان) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ يُعزى أساساً إلى الانتهاء في عام ٢٠١٩ من إنجاز معظم المقتنيات من معدات السلامة والأمن، والمولدات الكهربائية والأثاث، وعمليات استرداد الكلفة من فريق الأمم المتحدة القطري عن خدمات الصيانة، وخدمات الأمن، وخدمات المنافع العامة والتخلص من النفايات.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٢٠	الفرق عام ٢٠١٩ مقابل عام ٢٠٢٠
٧٣٣,١	(٢٢٤,٢)
النقل البري	

٦٩ - يُقترح تخصيص موارد قدرها ١٠٠ ٧٣٣ ١ دولار لتغطية تكاليف ما يلي: (أ) اقتناء المركبات ومعدات وُرش تصليحها (٩٠ ١٠٠ دولار)؛ و (ب) استئجار المركبات (٣٩ ٣٠٠ دولار)؛ و (ج) أعمال التصليح والصيانة (٧٩ ٦٠٠ دولار)؛ و (د) تأمين المسؤولية قَبْل الغير (٢٠ ٢٠٠ دولار)؛ و (هـ) قطع الغيار (٣٦٣ ٩٠٠ دولار)؛ و (و) الوقود والزيوت ومواد التشحيم (١٤٠ ٠٠٠ دولار)؛

٧٠ - والفرق (النقصان) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ يُعزى أساساً إلى ما يلي: (أ) اقتناء عدد من المركبات أقل مما كان مقرراً؛ و (ب) انخفاض الاحتياجات من الوقود بسبب زيادة الاعتماد على ترتيبات استخدام السيارات المشترك؛ و (ج) انخفاض الاحتياجات من أعمال تصليح المركبات وصيانتها. وتقابل ذلك الفرق جزئياً زيادةً في الاحتياجات من قطع الغيار ناجمة عن زيادة اعتماد البعثة على مواردها الداخلية لتصليح أسطول مركباتها وصيانتها.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق عام ٢٠١٩ مقابل عام ٢٠٢٠	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٢٠	العمليات الجوية
٧٤,٥	٣ ١٦٢,١	

٧١ - يُقترح تخصيص موارد قدرها ٣ ١٦٢ ١٠٠ دولار لتغطية تكاليف أسطول البعثة للنقل الجوي، الذي يتألف من طائرتين ثابتتي الجناحين، يجري تشغيلهما لمدة قدرها إجمالاً ٩٧٥ ساعة طيران كما يلي: (أ) الخدمات (١٦ ٠٠٠ دولار)؛ و (ب) رسوم الهبوط والخدمة الأرضية (١٦٧ ٩٠٠ دولار)؛ و (ج) بدل الإقامة المقرر لأفراد الأطقم الجوية (١٢ ٣٠٠ دولار)؛ و (د) الوقود والزيوت ومواد التشحيم (٥٨٩ ٠٠٠ دولار)؛ و (هـ) الاستئجار والتشغيل (٢ ٣٦٠ ٠٠٠ دولار)؛ و (و) تأمين المسؤولية قَبْل الغير (١٦ ٩٠٠ دولار).

٧٢ - والفرق (الزيادة) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ يُعزى أساساً إلى ارتفاع التكاليف المتوقعة لاستئجار وتشغيل الطائرات الثابتة الجناحين، الناجم عن زيادة تكلفة ساعات الطيران (من ٦٢٠ دولاراً لكل ساعة طيران في عام ٢٠١٩ إلى ٨٥٠ دولاراً في عام ٢٠٢٠)، وزيادة مجموع عدد ساعات الطيران من ٧٤٣ ساعة في عام ٢٠١٩ إلى ٩٧٥ ساعة في عام ٢٠٢٠. ويُقابل ذلك الفرق جزئياً انخفاضاً في الاحتياجات من وقود الطيران، ناجم عن إعادة تشكيل الأسطول ليشمل طائرات أكثر كفاءة في استهلاك الوقود.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق عام ٢٠١٩ مقابل عام ٢٠٢٠	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٢٠	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
(٩٧٤,٢)	٣ ٤٤٠,٥	

٧٣ - يُقترح تخصيص موارد قدرها ٣ ٤٤٠ ٥٠٠ دولار لتغطية تكاليف ما يلي: (أ) اقتناء معدات الاتصالات والمعلومات (١١٢ ٣٠٠ دولار)؛ و (ب) خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والشبكات (٧٤١ ١٠٠ دولار)؛ و (ج) صيانة المعدات وخدمات دعم الاتصالات (١ ٥٧٧ ٠٠٠ دولار)؛ و (د) قطع الغيار واللوازم (٣٦٦ ٣٠٠ دولار)؛ و (هـ) البرمجيات وتراخيصها ورسومها (٥٠٨ ٩٠٠ دولار)؛ و (و) خدمات الإعلام والنشر (١٣٤ ٩٠٠ دولار).

٧٤ - والفرق (النقصان) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ يُعزى أساساً إلى الانتهاء من إنجاز معظم مقتنيات معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وانخفاض الاحتياجات من رسوم الأجهزة المرسله المجاوبة وخدمات الإنترنت بناءً على الترتيبات التعاقدية الحالية.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق عام ٢٠١٩ مقابل عام ٢٠٢٠	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٢٠	الشؤون الطبية
(٩٩,٥)	٢١٠,٩	

- ٧٥ - يُقترح تخصيص موارد قدرها ٢١٠ ٩٠٠ دولار للخدمات الطبية (١٠٥ ٦٠٠ دولار)، واللوازم (١٠٥ ٣٠٠ دولار).
- ٧٦ - والفرق (النقصان) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ يُعزى أساساً إلى توقع انخفاض عدد عمليات الإجلاء الطبي الجوي وانخفاض الاحتياجات من الخدمات الطبية في المرافق الخارجية.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق عام ٢٠١٩ مقابل عام ٢٠٢٠	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٢٠	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
(٧٨٦,٧)	٢ ٦٥٤,٢	

- ٧٧ - يُقترح تخصيص موارد قدرها ٢٠٠ ٢٥٤ ٢٠٠ دولار لتغطية تكاليف ما يلي: (أ) خدمات الرعاية (٦٣ ٧٠٠ دولار)؛ و (ب) رسوم التدريب ولوازمه وخدماته (١٤٩ ٦٠٠ دولار)؛ و (ج) أشكال الضيافة الأخرى (٤٥ ٠٠٠ دولار)؛ و (د) التأمين العام (٤٥ ٠٠٠ دولار)؛ و (هـ) الرسوم المصرفية (١٩١ ٠٠٠ دولار)؛ و (و) مطالبات متنوعة (٨ ٠٠٠ دولار)؛ و (ز) تكاليف الشحن الأخرى والتكاليف ذات الصلة (٢٣٩ ٩٠٠ دولار)؛ و (ح) حصص الإعاشة (١٥٧ ٥٠٠ دولار)؛ و (ط) الخدمات التعاقدية الفردية (١٠٣ ٤٠٠ دولار)؛ و (ي) خدمات أخرى (١ ٦٥١ ١٠٠ دولار).

- ٧٨ - والفرق (النقصان) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ يُعزى أساساً إلى انخفاض الاحتياجات لتغطية تكاليف الشحن المتعلقة باقتناء المعدات.

ثانياً - حالة المشروع المقرر لتجديد مجمع المقر المتكامل في بغداد

- ٧٩ - كان الغرض من إنشاء الصندوق الاستثماري لدعم بناء وتجديد مجمع الأمم المتحدة المتكامل في بغداد هو تشييد مجمع متكامل في بغداد، يستوعب جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العاملة في العراق.
- ٨٠ - وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠، تلقى الصندوق الاستثماري ٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار من حكومة العراق و ٧٦٠ ٦٠٠ دولار من حكومات إيطاليا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، والسويد، ولكسمبرغ، واليونان، وذلك بتحويل أموالها مما كان يُسمى سابقاً الصندوق الاستثماري لدعم إنشاء الكيان القائم بذاته. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، تلقى الصندوق الاستثماري مساهمة أخرى قدرها ٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار من حكومة العراق، وبذلك بلغ مجموع المساهمات التي تلقاها الصندوق ٥٠ ٧٦٠ ٦٠٠ دولار.
- ٨١ - وحتى آذار/مارس ٢٠١٩، بلغ مجموع الأموال المتراكمة التي خصصت للصندوق الاستثماري ٤٩٠ ٢٨٤ ٤٠٠ دولار، أُنفق منها مبلغ ٤٨ ٦٤٠ ٦٠٠ دولار على مشاريع تجديد وتشييد مختلفة، إضافة إلى مبلغ آخر قدره ٧٤ ٠٠٠ دولار في شكل التزامات، وبذلك يبقى رصيد ميزانية الصندوق غير المنفق هو ٣١٣ ٨٠٠ دولار.
- ٨٢ - وتشمل مشاريع الصندوق الاستثماري الجارية أو التي بلغت المراحل النهائية من عمليات الشراء بناء وتأثيث مبني سكني مؤلف من أربعة طوابق تضم ١٥٦ وحدة سكنية (المبنى جيم) (١٣ ٥٣٧ ٠٠٠ دولار)؛ وتحسين منظومة الدوائر التلفزيونية المغلقة الموجودة (٢٨٨ ٦٠٠ دولار)؛ وتشييد مبني للمكاتب يتألف من أربعة طوابق؛ وتجديد ثلاثة من مباني المكتب الرئيسي (٨ ١٨٦ ٥٠٠ دولار)، ويقع كل ذلك في بغداد.

٨٣ - والصندوق الاستئماني للتشييد والتجديد لدعم البعثة يغطي نفقات خمسة موظفين دوليين وأربعة موظفين فنيين وطنيين. وتشمل هذه الوظائف ما يلي: وظيفة واحدة لكبير المهندسين المعماريين (ف-٤)، ووظيفة واحدة لموظف لشؤون ميزانيات المشاريع (ف-٣)، ووظيفة واحدة لمهندس للمشاريع (ف-٣)، ووظيفة واحدة لموظف إداري (الخدمة الميدانية)، ووظيفة واحدة لمنسق مشرف على مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الخدمة الميدانية)، ووظيفة واحدة لمهندس مدني مساعد (موظف فني وطني)، ووظيفة واحدة لمهندس ميكانيكي (موظف فني وطني)، ووظيفة واحدة لمهندس كهربائي (موظف فني وطني)، ووظيفة واحدة لموظف للمسح الجغرافي (موظف فني وطني).

ثالثاً - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٧٩/٧٣ ألف وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة

ألف - الجمعية العامة

المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدية الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن
(القرار ٢٧٩/٧٣ ألف، الجزء الرابع عشر)

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

التوصية

تشير إلى أنها نصت على أن استخدام الخبراء الاستشاريين الخارجيين يبغي أن يظل في أدنى مستوى على الإطلاق وأن المنظمة عليها أن تستخدم قدراتها الداخلية للاضطلاع بالأنشطة الأساسية أو لأداء المهام المتكررة على المدى الطويل (الفقرة ٨).

تستعرض البعثة علماء بعثة علماء بهذه التوصية، وهي لا تقترح الاستعانة بخبراء استشاريين إلا عندما تتعذر تلبية الحاجة إلى خبرات متخصصة من ضمن البعثة.

تشدد على أهمية أن يجري الأمين العام استعراضاً شاملاً للاحتياجات من الموظفين المدنيين لكل بعثة من البعثات السياسية الخاصة، مع إيلاء اهتمام خاص لإمكانية تحويل وظائف الخدمة الميدانية إلى وظائف وطنية وزيادة نسبة الموظفين الفنيين إلى موظفي الدعم، وبخاصة عندما يكون هناك تغيير كبير في الولاية أو مستويات القوة المأذون بها، لضمان ملاءمة هيكل الموظفين المدنيين لتنفيذ ولايات البعثات على نحو فعال وتجسيده لأفضل الممارسات في مجال التوظيف في جميع البعثات (الفقرة ٩).

تشير إلى الفقرة ٥٥ من تقرير اللجنة الاستشارية، وتطلب إلى الأمين العام أن يستعرض مهام مكتب الدعم المشترك في الكويت وأن يقدم استنتاجاته في سياق مشاريع الميزانية المقبلة (الفقرة ١١).

أرجح تقرير الأمين العام عن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/73/706)، الذي يشمل مكتب الدعم المشترك في الكويت، إلى الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة. وبمجرد اتخاذ قرار الجمعية العامة، ستقوم البعثة بإدراج نتائجه في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة.

تحت الأمين العام على مواصلة بذل الجهود لتعزيز تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية، كلما كان ذلك مناسباً، وبناء القدرات المحلية في البعثة، وعلى الإبلاغ عن ذلك في سياق مشاريع الميزانية المقبلة (الفقرة ٣٥).

تشير إلى الفقرة ٧ من تقرير اللجنة الاستشارية، وتؤكد أن الدعم الإداري الذي تقدمه البعثة إلى فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ينبغي أن يقدم على أساس استرداد التكاليف (الفقرة ٣٦).

باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/73/498)

أشارت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ إلى أن مستوى الموارد المعتمدة للبعثات السياسية الخاصة لفتريات السنتين الأخيرة فاق بنسبة تراوح بين ٧ و ١٠ في المائة المبلغ المرصود في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ البالغ ١ ١٠٩,٦ ملايين دولار. وسلّمت اللجنة بأن تمويل البعثات السياسية الخاصة خلال أي فترة سنتين يتوقف على ما تقرره الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن من حيث إنشاء الولايات أو تجديدها. وعليه، فإن اعتماد فترة السنتين الموافق عليه قبل بداية فترة السنتين قابلٌ للتغيير خلال فترة السنتين تلك. ومع ذلك اعتبرت اللجنة أن تجارب الماضي تشير إلى عدم القدرة على تقديم توقعات دقيقة بشأن الاحتياجات المستمرة من الموارد للبعثات السياسية الخاصة. لذا، توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية من الأمين العام أن يبذل مزيداً من الجهود لتقديم تقديرات أكثر دقة لميزانيات البعثات السياسية الخاصة في ضوء بدء تطبيق الميزانية البرنامجية السنوية اعتباراً من عام ٢٠٢٠ (الفقرة ٩).

ترد تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن معدلات الشواغر والوظائف الشاغرة لفرادى البعثات في تقاريرها ذات الصلة. وتكرر اللجنة التأكيد على أنّ: (أ) معدلات الشغور المدرجة في الميزانية

طبقت البعثة أحدث معدلات الشغور (استناداً إلى عام ٢٠١٨) في تحديد الميزانية المقترحة لعام ٢٠٢٠. ويستمر ملء جميع الوظائف الشاغرة على وجه السرعة. وقد أدى ذلك إلى انخفاض كبير في

معدلات الشغور، ولا سيما بالنسبة لمعدل الموظفين الدوليين، الذي انخفض من ١١ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى متوسط قدره ٧ في المائة في عام ٢٠١٨. ويقترح إلغاء الوظائف الشاغرة لمدة سنتين أو أكثر والوظائف غير اللازمة. ولا تزال البعثة تنظر في ما إذا كان ينبغي الاحتفاظ بهذه الوظائف في ضوء الحاجة إليها وتتخذ قرارات بشأن ذلك. ونتيجة لذلك، يقترح إلغاء الوظائف الشاغرة غير اللازمة على النحو المبين في الميزانية المقترحة لعام ٢٠٢٠.

ينبغي أن تستند إلى معدلات الشغور الفعلية قدر الإمكان: وفي الحالات التي تكون فيها المعدلات المقترح إدراجها في الميزانية مختلفة عن المعدلات الفعلية في وقت إعداد الميزانية، ينبغي أن يُقدّم في وثائق الميزانية ذات الصلة تبرير واضح للمعدلات المطبقة؛ (ب) ينبغي شغل الوظائف الشاغرة على وجه السرعة، مثلما طلبت ذلك الجمعية العامة؛ (ج) ينبغي، كمبدأ من مبادئ السياسة العامة، إعادة النظر في مدى استمرار الحاجة إلى الوظائف التي تظل شاغرة لمدة سنتين أو أكثر وينبغي تقديم مسوغات للاحتفاظ بها؛ وفيما عدا ذلك، ينبغي أن يُقترح إلغاؤها (الفقرة ١٩).

تحيط البعثة علماً بهذه التوصية. وتوجد حالياً خمس وظائف (٢ برتبة ف-٥ و ٣ من فئة الخدمة الميدانية) مشغولة باستخدام بدل الوظيفة الخاص. وتعمل البعثة على استقدام موظفين لشغل هذه الوظائف في أقرب وقت ممكن.

طلبت اللجنة الاستشارية أيضاً، وتلقت، معلومات عن الانتدابات المؤقتة للموظفين لشغل وظائف شاغرة من الرتب العليا، التي تنطوي على بدل الوظيفة الخاص. وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، تم التكاليف بما مجموعه ٣٨ من هذه الانتدابات في البعثات السياسية الخاصة. تُشير اللجنة إلى أنّ مجلس مراجعي الحسابات كان قد لاحظ، في تقريره عن الأمم المتحدة في السنة المنتهية ٢٠١٧، أنّ منح بدل خاص للموظفين لم يقتصر على الحالات الاستثنائية خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وأنّ الأمم المتحدة قد ذكرت أنّ الإفراط في استخدام إعلانات الوظائف المؤقتة هو من العوامل الرئيسية التي تحول دون التخطيط بشكل أوّثق للقوة العاملة في المنظمة. وتأمل اللجنة في أن يتم على جناح السرعة ملء كلّ الوظائف الشاغرة، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يستكمل فوراً عملية الاستقدام للوظائف المشغولة حالياً بواسطة استخدام بدل الوظيفة الخاص (الفقرة ٢٠).

في إطار استعراض ملاك موظفيها المدنيين وإعداد الميزانية المقترحة لعام ٢٠٢٠، خضعت البعثة لعملية استعراض مهام ٣٣ وظيفة مدرجة في المكتب الأممي ومكتب التنسيق الإنمائي لدعم نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام للشؤون الإنمائية والإنسانية. وبالإضافة إلى مهام إحلال السلام والأمن، فإن البعثة مكلفة بدعم التنمية وفقاً للفقرة ٢ (ج) من قرار مجلس الأمن ٢٤٢١ (٢٠١٨)، الذي قرر فيه المجلس أن تعمل البعثة، بالتنسيق مع حكومة العراق، على تعزيز ودعم وتيسير ما يلي: '١' تنسيق المساعدة الإنسانية وإيصالها وعودة اللاجئين والمشردين طوعاً وبشكل آمن ومنظم؛ '٢' تنسيق وتنفيذ برامج لتحسين قدرة العراق على تقديم خدمات مدنية واجتماعية وأساسية فعالة لشعبه ومواصلة التنسيق الفعلي بين المانحين للبرامج المتصلة بالتعمير

فيما يتعلق بقدرة الدعم الأساسية للمنسقين المقيمين الجدد على الصعيد القطري، يقترح الأمين العام حلاً أدنى من هذه القدرة قوامه خمسة موظفين فنيين في كل مكتب من مكاتب المنسقين المقيمين حتى تتم تغطية المهام الأساسية من أجل التنسيق الفعال. وترد ميزانية الصندوق الاستئماني المحدد الغرض الخاص بنظام المنسقين المقيمين في المرفق الثاني بتقرير الأمين العام ذي الصلة. بيد أنّ الأمين العام قد ذكر، في الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في عام ٢٠١٩، أنّ مكتب التنسيق الإنمائي للبعثة مسؤولاً عن دعم نائب الممثل الخاص/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية في النهوض بمهام المنسق المقيم. وبما أنّ نظام المنسقين المقيمين الذي أعيد تنشيطه قد أنشئ حديثاً، ولن يدخل طور العمل إلا اعتباراً من

عام ٢٠١٩، فإنّ اللجنة الاستشارية لا تعترض على الموارد المقترحة للبعثات الستّ في عام ٢٠١٩. ومع ذلك، فهي توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يجري، في سياق مقترحات الميزانية المقبلة، استعراضاً للتأكد من أنّ الترتيبات المقترحة لنواب الممثلين الخاصين للأمين العام القائمين بمهام ثنائية أو ثلاثية وقدرة الدعم ذات الصلة في البعثات الستّ متّسقة مع أحكام قرار الجمعية ٢٧٩/٢٢ أ.ف. كما ترى اللجنة أن هناك حاجة لمواصلة تحديد سبل تخصيص الاعتمادات في الميزانية من أجل تغطية التكاليف التشغيلية ذات الصلة لتلك الوظائف في البعثات السياسية الخاصة (الفقرتان ٢٦ و ٢٧).

والمساعدة؛ '٣' تحقيق الإصلاح الاقتصادي وبناء القدرات وتهيئة الظروف المواتية للتنمية المستدامة؛ '٤' مساهمات وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها تحت قيادة الأمين العام، عن طريق ممثلته الخاصة للعراق، وبدعم من النائبة المعينة للممثلة الخاصة المعنية بالشؤون الإنمائية والإنسانية. وبما أن التنمية جزء لا يتجزأ من ولاية البعثة، فإن الوظائف الـ ٣٣ التي تشرف عليها نائبة الممثلة الخاصة للشؤون الإنمائية والإنسانية تعتبر ضرورية للاضطلاع بفعالية بالولاية الإنمائية. ولذلك، فإن جميع الوظائف ظلت ضمن ملاك الموظفين في الميزانية المقترحة لعام ٢٠٢٠. وبالنظر إلى أن الوظائف الـ ٣٣ جزء من إجمالي ملاك موظفي البعثة، فإن التكاليف التشغيلية تدرج في الميزانية مثلما تدرج التكاليف المتصلة بموظفي البعثة الآخرين، لأن هذه الموارد لازمة لدعم ولايتها.

تلاحظ اللجنة الاستشارية أيضاً أن التقرير الرئيسي للأمين العام يقدم نفس التفسير الذي ورد في تقريره السابق، حيث يُعزى الامتثال الكامل لعوامل خارجية حصرية. ولا تزال اللجنة ترى أن تعليلاً كهذا غير كاف. وإذا تسلّم اللجنة بأن طبيعة العمل المطلوب وما يتصل بذلك من احتياجات السفر يمكن أن يختلف، في بعض البعثات، مثل اختلاف إمكانية التنبؤ بأنواع معينة من الرحلات، تكرر التأكيد على عدم ارتياحها للانخفاض العام في معدلات الامتثال لسياسة حجز التذاكر قبل موعد السفر بمدة ١٦ يوماً. وتعيد اللجنة الإعراب عن أملها في أن يتم تحليل أسباب تدني معدلات الامتثال لسياسة الشراء المسبق واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين الامتثال لهذه السياسة، ومن ثم تحقيق الوفورات من الحجز المسبق لتذاكر السفر التي يمكن التنبؤ بها، ولا سيما السفر المتصل بالتدريب الرسمي (الفقرة ٣٣).

علاوة على ذلك، ما زالت اللجنة الاستشارية ترى أن ما تتيحه التكنولوجيا من وسائل الاتصال، التي يزداد نطاق استخدامها في الاتساع وتخضع للتحسّن باستمرار، كان من الممكن أن يؤدي إلى تخفيضات أكبر في الاحتياجات من الموارد المرصودة للسفر في مهام رسمية. وتكرر اللجنة تأكيد آرائها فيما يتعلق باستخدام الحضيف لموارد السفر، ولا سيما رأيها بأن الاعتبار الرئيسي الذي يتعين مراعاته عند الإذن بالسفر في مهام رسمية ينبغي أن يكون هو مدى ضرورة الاتصال المباشر لتنفيذ الولاية. وإضافةً إلى ذلك، تكرر اللجنة تأكيد أن البعثات ينبغي أن تعمل قدر الإمكان على موازنة

تستخدم البعثة التداول عن بعد وبواسطة الفيديو ونظامي WebEx و Skype for Business قدر الإمكان، ولا يتم السفر إلا في الحالات التي تتطلب الاتصال الشخصي أو الاجتماعات.

زيادة الاحتياجات للسفر في بعض مناطق العمل بأن تسعى إلى استخدام وسائل اتصال بديلة في مناطق أخرى (الفقرة ٣٤).

تتسبب في تحريف نسب مركبات البعثة حقيقة أن لها مجموعة كبيرة من المركبات المدرعة الخاصة التي تستخدم في الأغراض العامة ولا توزع على الموظفين. أما ما تبقى من أسطول المركبات، فهو يتبع النسب الواردة في دليل التكاليف والنسب الموحدة. وتواصل البعثة استعراض الموجودات من المركبات وتطبق تدابير من قبيل استعمال المركبات لنقل عدة أشخاص من أجل زيادة الكفاءة في الاستفادة منها.

لقد لاحظت اللجنة الاستشارية وجود اتجاه لتخصيص المركبات بنسب مفعوية تزداد ارتفاعاً عن النسب التي حددها دليل التكاليف والنسب الموحدة في السنوات الأخيرة. وتشير اللجنة إلى أن نسب الاستحقاقات المتعلقة بالمركبات الواردة في الدليل تم تحديثها على إثر تقليص فائض الموجودات من المركبات خلال فترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وتلاحظ اللجنة أنه على الرغم من أن نسب الموجودات المقترحة لعام ٢٠١٩ أقل من تلك المقترحة لعام ٢٠١٨، فهي تظل في مستويات عام ٢٠١٧ الأعلى من تلك المتعلقة بعام ٢٠١٦. وبينما يقدم تبرير للمستوى الأعلى المقترح من الموجودات من معدات تكنولوجيا المعلومات، مثل الحاجة إلى مرافق التدريب، ومقاهي الإنترنت، ونظم مراقبة حركة السيارات، والوقت اللازم لإصلاح المعدات، لم يقدم أي تبرير للمستوى الأعلى المقترح من الموجودات من المركبات. وتكرر اللجنة أن اتجاه تزايد المخصصات من المركبات ومعدات تكنولوجيا المعلومات والمعدات الاحتياطية بمعدلات فوق المخصصات القياسية ينبغي النظر فيه وعكس مساره. واللجنة موفقة من أن ميزانية الأمين العام المقبلة ستتضمن معلومات عن الاستعراض والتسوية اللذين سيُنجزان من أجل الامتثال للمعدلات القياسية (الفقرة ٣٦).

في مركزي العمل في الكويت وطهران، اللذين يسمح فيهما باصطحاب الأسرة، يتم التقيد بصرامة باستخدام المركبات الرسمية لأداء الواجبات الرسمية فقط، ولا تتاح للاستعمال الشخصي للموظفين. وتخصص هذه المركبات أيضاً للموظفين الزائرين القادمين من بغداد.

شددت اللجنة الاستشارية مراراً على ضرورة أن تكون للبعثات السياسية الخاصة سياسة عامة متسقة بشأن الموجودات من المركبات في مراكز العمل التي يُسمح فيها باصطحاب الأسرة، وطلبت معلومات مفصلة في هذا الصدد ولكنها لم تتوصل بها. وتلاحظ اللجنة عدم إيراد معلومات مفصلة عن هذه المسألة في الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٩، باستثناء ما ورد في الفقرة ٥٧ من التقرير الرئيسي للأمين العام من أنه منذ عام ٢٠١٦، وُضعت تدابير تنظم حياة واستخدام المركبات لتمكين البعثات من ترشيد الحاجة إلى استخدام المركبات في مراكز العمل التي يُسمح فيها باصطحاب الأسرة. وتكرر اللجنة تأكيدها أنه ينبغي وضع سياسة متسقة بشأن الموجودات من المركبات للبعثات السياسية الخاصة في مراكز العمل التي يُسمح فيها باصطحاب الأسرة، وأن الميزانيات المقترحة لعام ٢٠٢٠ ينبغي أن تتضمن معلومات مفصلة عن ذلك حسب كل بعثة على حدة (الفقرة ٣٧).

انظر الرد الوارد أعلاه على الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة
٢٧٩/٧٣.

لقد تطرقت اللجنة الاستشارية، على مر السنين، لحالة مكتب الدعم المشترك في الكويت وعدم اشتماله على دراسة جدوى، مشفوعة بتحليل للتكاليف والمنافع متحقق منه بصفة مستقلة، تُعرض كي توافق عليها الجمعية العامة. وقد أعربت اللجنة عن توقعها بأن يستجيب أيضا اقتراح الأمين العام المتعلق بنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي لطلبها السابق، الذي أيدته الجمعية في قرارها ٢٤٧/٦٨ ألف، والداعي إلى توفير هذا التحليل، سواء النوعي أو الكمي، لمكتب الدعم. وعلاوةً على ذلك، ذكرت اللجنة أن مكتب الدعم كانت إدارة الدعم الميداني قد أنشأته استجابةً للحالة الأمنية في العراق وأفغانستان، وقامت الإدارة بتوسيعه في وقت لاحق ليشمل بعثات أخرى. ولذلك، ما زالت اللجنة ترى أن مكتب الدعم المشترك في الكويت ليس بمركز خدمات مشتركة وافقت عليها الجمعية. وتكرر اللجنة الاستشارية تأكيد عدم اعتراضها على المقترحات المقدمة لعام ٢٠١٩، إلا أنها تذكر أنه، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٧٠، يجب أن يحظى أي تغيير يُدخل على نموذج تقديم الخدمات في الحاضر والمستقبل بموافقة الجمعية عليه (الفقرتان ٥٤ و ٥٥).

تستعرض البعثة ملاك موظفيها الدوليين باستمرار وتقتراح تحويل الوظائف الدولية التي يمكن تحويلها إلى وظائف وطنية بالنظر إلى المهام ومستويات المسؤولية. وفي عام ٢٠٢٠، من المقترح تحويل سبع وظائف دولية إلى وظائف وطنية. وبالإضافة إلى ذلك، تقترح البعثة إلغاء ثلاث وظائف دولية ونقل مهامها إلى الموظفين الوطنيين الحاليين.

لقد لاحظت اللجنة الاستشارية الاتجاه التناقصي لعدد الوظائف التي قامت البعثات السياسية الخاصة بتحويلها إلى وظائف وطنية في السنوات الأخيرة. فمقارنة بتحويل ١٢ وظيفة دولية إلى وظائف وطنية في عام ٢٠١٦ (بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (٧) وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (٤) ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو (١))، لم تُحوّل في عام ٢٠١٧ سوى وظيفة واحدة (بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق) ووظيفتان في عام ٢٠١٨ (بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق)، إضافةً إلى إنشاء وظيفة وطنية جديدة واحدة من الفئة الفنية في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وتلاحظ اللجنة من تقرير الأمين العام أن ما مجموعه خمس وظائف يُقترح تحويلها إلى وظائف وطنية في عام ٢٠١٩ في ثلاث بعثات (بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (١) وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (١) وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (٣)). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة أن أحد أكبر التحديات التي تعترض ذلك يتمثل في إيجاد موظفين ممن يستوفون المهارات المناسبة، التي قد لا تكون متاحة في

البلد المضيف أو في مناطق محددة من البلد، ولا سيما خلال مرحلتي النزاع وما بعد النزاع. واللجنة الاستشارية، إذ تسلّم بأن الظروف السائدة في الميدان قد تحد من إمكانية تحويل بعض الوظائف إلى وظائف وطنية، تلاحظ بقلق عدم إحراز تقدم في تنفيذ قراري الجمعية العامة ٢٧٦/٦١ و ٢٦٤/٦٦، وتكرر طلبها إلى الأمين العام أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لكفالة تنفيذ القرارين على الوجه السليم (الفقرتان ٥٦ و ٥٧).

تحيط البعثة علما بهذه التوصية، وقد عملت على تحسين عرضها للنتائج تمثيلا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٦/٧٢ ألف. وتتضمن الميزانية المقترحة الآن معلومات عن الأداء وعن الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٠.

وفيما يتعلق بصياغة مؤشرات الإنجاز لفرادى البعثات، فقد أدلت اللجنة الاستشارية بتعليقات في تقاريرها عن بعض البعثات. وتكرر اللجنة الإعراب عن رأيها الذي مفاده أن بعض مؤشرات الإنجاز يمكن تحسينها لكي تبين بشكل أفضل ما يمكن أن تحققه كيانات الأمم المتحدة والأنشطة التي يمكن مساءلتها عنها (الفقرة ٥٨).

المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون الخاصون والشخصيون والمستشارون الخاصون والممثلون الشخصيون للأمين العام

(A/73/498/Add.1)

نفذت البعثة ترتيبات تقاسم التكاليف في الخدمات المشتركة وخدمات الأمن مع فريق الأمم المتحدة القطري في المواقع التي تقدم البعثة فيها تلك الخدمات. وهناك أيضا مذكرة تفاهم يدعمها اتفاق مستوى الخدمات مع كل وكالة، وهي تحدد الموارد والخدمات المشتركة والمبالغ المستحقة الدفع.

أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الموارد المقترحة لعام ٢٠١٩ بمبلغ ١ ٥٩٤ ٨٠٠ دولار تحت بند المرافق والهياكل الأساسية لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام (بوروندي) تشمل ١ ٠٤٥ ٨٠٠ دولار لاستئجار أماكن العمل، لأنه على إثر انتهاء ترتيبات تقاسم التكاليف مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة في بوجومبورا، يتحمل المكتب ابتداء من عام ٢٠١٩ تكاليف استئجار الأماكن المستخدمة وتأمينها وصيانتها. وتشجّع اللجنة الاستشارية الأمين العام على بذل جهود في إطار البحث عن فرص لإبرام ترتيبات لتقاسم التكاليف في المستقبل، أينما كان هذا ملائما (الفقرة ٢٨).

المجموعة المواضيعية الثالثة: المكاتب الإقليمية ومكاتب دعم العمليات السياسية، والبعثات الأخرى

(A/73/498/Add.3)

تواصل البعثة ملء الوظائف الشاغرة بأسرع ما يمكن، وتقترح إلغاء الوظائف التي لم تعد مهامها تعتبر ضرورية.

فيما يتعلّق بتحويل ١٧ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن ٥ وظائف من أصل ١٧ وظيفة كانت لا تزال شاغرة بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وهي

وظيفتان لموظف لشؤون الانتخابات (ف-٤)، ووظيفتان لموظف معاون لشؤون الانتخابات (موظف وطني من الفئة الفنية)، ووظيفة واحدة لمساعد إداري (الرتبة المحلية). وتكرر اللجنة التأكيد على رأيها أنه ينبغي، كمبدأ من مبادئ السياسة العامة، إعادة النظر في مدى استمرار الحاجة إلى الوظائف الشاغرة وأنه ينبغي تقديم مسوغات للاحتفاظ بها (الفقرة ١٩).

تقدم البعثة الدعم اللوجستي والأمني والإداري إلى فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على أساس استرداد التكاليف. وتوجد ترتيبات مماثلة بالنسبة لفريق الأمم المتحدة القطري في العراق وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في مكتب الدعم المشترك في الكويت، حيث تقدّم الخدمات العامة وخدمات الأمن على أساس استرداد التكاليف.

يشير الأمين العام إلى أن مكتب الدعم المشترك في الكويت يقدم الدعم الإداري لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا. وتذكر اللجنة الاستشارية أنه، في سياق تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، أشار الأمين العام، فيما يتعلق بالتغييرات التنظيمية المقترحة إلى أنه، إثر إجراء تقييم لاحتياجات مكتب الدعم المشترك، تقرر أن يعاد توزيع الموظفين المطلوبين عبر البعثات الرئيسية التي يقدم لها المكتب الخدمات من أجل كفاءة تقاسم التكاليف على النحو السليم. وإضافة إلى ذلك، يشير الأمين العام إلى أن البعثات الأساسية التي يقدم لها المكتب الخدمات تشمل بعثتا الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وإلى العراق، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا. وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن المركز الإقليمي يعتبر أصغر من أن يساهم بالموارد لمكتب الكويت. وتشدد اللجنة على أن الدعم الإداري المقدم من إحدى هيئات الأمم المتحدة إلى هيئة أخرى ينبغي أن يقدم على أساس استرداد التكاليف، حسب الاقتضاء (الفقرة ٢٠).

تحيط البعثة علماً بهذه التوصية، وهي لا تقترح الاستعانة بخبراء استشاريين إلا عندما تتعذر تلبية الحاجة إلى خبرات متخصصة من ضمن البعثة.

رُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات تشير إلى اقتراح موارد للخبراء الاستشاريين قدرها ٢٥٦ ٩٠٠ دولار لتوفير الخبرات الموضوعية في عدد من المجالات، من بينها الرعي، والأمن، والسلام، ودعم تحليل البيانات الإحصائية، والحوكمة، وسيادة القانون، والمسائل الانتخابية، والتطرف. وتحيط اللجنة علماً أن النقصان في الموارد المقترحة لعام ٢٠١٩ وقدره ١٩ ٤٠٠ دولار يعكس استخدام القدرات الداخلية في مجالات من قبيل التقييم الميداني والتقني، وإصلاح قطاع الأمن، وبالتالي تشييد البعثة لما تبذله من جهود بغية استخدام قدراتها الداخلية. وتعيد اللجنة الاستشارية تأكيد رأيها القائل بأنه، مع التسليم بأن الاستعانة بخبراء استشاريين خارجيين قد تكون لازمة

للحصول على خبرات متخصصة غير متوافرة داخليا، لا ينبغي الاعتماد على الخبراء الاستشاريين الخارجيين إلا في الحدود الدنيا (الفقرتان ٣١ و ٣٢).

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

(A/73/498/Add.5)

ستقدم البعثة الدعم إلى فريق التحقيق الجديد في الاضطلاع بولايتيه بموجب قرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧) في جمع وحفظ وتخزين الأدلة على أعمال قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق. وتقدم اللجنة الاستشارية تعليقاتها وتوصياتها في تقريرها عن فريق التحقيق. وتشدد اللجنة على أن الدعم الإداري المقدم من إحدى هيئات الأمم المتحدة إلى هيئة أخرى ينبغي أن يقدم على أساس استرداد التكاليف (الفقرة ٧).

وفيما يتعلق بأطر الميزنة القائمة على النتائج الواردة في الفرع الثاني من تقرير الأمين العام، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، فيما يتعلق بمؤشر الإنجاز (هـ) '٢'، بأنه لا توجد علاقة سببية بين عمل الأمين العام وزيارات المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان إلى العراق. وتكرر اللجنة الإعراب عن رأيها الذي مفاده أن بعض مؤشرات الإنجاز يمكن تحسينها لكي تبين بشكل أفضل ما يمكن أن تحققه كيانات الأمم المتحدة والأنشطة التي يمكن مساءلتها عنها (الفقرة ٨).

فيما يتعلق باقتراح إنشاء وظيفة لموظف معني بالسلوك والانضباط (ف-٣)، يشير الأمين العام إلى أن هذه الوظيفة من شأنها أن تساعد فيما يتعلق بزيادة عبء العمل في الوحدة المتكاملة للسلوك والانضباط الذي نتج عن إطار المساءلة المعزز والمتطور للتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين وسائر أشكال سوء السلوك من خلال الوقاية والإنفاذ والإجراءات التصحيحية. وخلال السنوات الأربع الماضية، زادت الادعاءات المبلغ عنها في إطار نظام تتبع حالات سوء السلوك، وكذلك في إطار نظام تتبع الحالات الأخرى، بقدر كبير فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، لا سيما فيما يتعلق بمخالفات القواعد والأنظمة، ولكنها

تم تجميع المهام المتعلقة بالسلوك والانضباط في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بتشكيل وحدة متكاملة للسلوك والانضباط، تشمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى. ويرأس الوحدة رئيس الوحدة المتكاملة للسلوك والانضباط (ف-٥) بتمويل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وهو يبلغ رئيس البعثة، عن طريق رئيس موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، بجميع حالات سوء السلوك

المتصلة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ويتلقى الرئيس الدعم من مساعد إداري (الرتبة المحلية) في الكويت بتمويل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ومن خلال اتفاق تقاسم التكاليف، تموّل هذه البعثة وظيفة لموظف لشؤون السلوك والانضباط (موظف فني وطني) يوجد مقر عمله في الكويت. وهناك ترتيبات أخرى لتقاسم التكاليف، وهي تشمل الحيز المكثني (الذي تتيحه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق)، والدعم اللوجستي (الذي تقدمه كلتا البعثتين)، في حين أن البعثتين تمولان خدمات السفر المقدمة إلى فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان والمركز الإقليمي لأنهما أصغر حجماً ولأن عبء العمل الخاص بهما أقل بكثير. وقد تم استعراض تمويل وظائف الوحدة المتكاملة للسلوك والانضباط في سياق الميزانية المقترحة لعام ٢٠٢٠. وترى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أن من الضروري إدراج وظيفة الموظف المعني بالسلوك والانضباط (ف-٣) في الميزانية المقترحة لعام ٢٠٢٠.

ظلت عموماً أكثر استقراراً وانخفضت في بعض الحالات فيما يخص بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وبعثات أخرى تستفيد من خدمات الوحدة. وفي ضوء ما سبق، توصي اللجنة بإنشاء هذه الوظيفة، ولكنها تتساءل عن الأساس المنطقي لتمويل هذه الوظيفة في إطار تمويل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وتوصي بأن يُعاد النظر في تمويل الوحدة المتكاملة للسلوك والانضباط في مشروع الميزانية المقبل (الفقرة ١٤).

تحيط البعثة علماً بهذه التوصية، وهي تواصل توفير طائرات ثابتة الجناحين حسب الحاجة إلى مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن.

تبلغ الاحتياجات المقترحة في إطار بند العمليات الجوية لعام ٢٠١٩ ما قدره ٦٠٠ ٠٨٧ ٣ دولار، مما يمثل نقصاً قدره ٢٠٠ ٩٢١ دولار من الاعتماد البالغ ٤ ٠٨٠ ٠٠٠ دولار لعام ٢٠١٨، ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض سعر عقد الاستئجار والتشغيل، فضلاً عن تطبيق ترتيبات تقاسم التكاليف مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن لإحدى طائرتي البعثة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مكتب المبعوث الخاص سيقاسم تكاليف تشغيل الطائرة ويسدد أجر ٢٣٢ ساعة طيران، مما يقلل مقدار ما تتحمله البعثة بموجب اتفاق استئجار الطائرتين ذي الصلة. وترحب اللجنة بالانخفاض الذي تحقق من خلال تقاسم تكاليف العمليات الجوية مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن وتشجع الأخذ بترتيبات مماثلة في بعثات أخرى، حيثما تسيّ ذلك (الفقرة ٢٤).

المرفق الأول

التغييرات المقترحة في مستويات الملاك الوظيفي حسب الوحدة التنظيمية

الوظائف المقترحة لعام ٢٠٢٠	التغييرات المقترحة				الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٩		الوحدة التنظيمية
	صافي التغيير	تحويل	نقل	إنشاء	إلغاء		
مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام							
٦	-	-	-	-	-	٦	المكتب الأمامي
٢	-	-	-	-	-	٢	وحدة القضايا الجنسانية
١	-	-	-	-	-	١	وحدة حماية المرأة
٢	-	-	-	-	-	٢	وحدة حماية الطفل
٢٨	(١)	-	-	-	(١)	٢٩	مكتب رئيس الموظفين
٤١	-	-	-	-	-	٤١	مكتب حقوق الإنسان
١٩	-	-	-	-	-	١٩	مكتب الإعلام
٢٢١	(٢)	(ب)	-	-	(٢)	٢٢٣	قسم الأمن
مكتب نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية							
٥	-	-	-	-	-	٥	المكتب الأمامي
٤	-	-	-	-	-	٤	مكتب الاتصال في طهران
١٢	-	(ج)	-	-	-	١٢	وحدة التحليل المشتركة
٦٢	(١)	-	-	-	(١)	٦٣	مكتب الشؤون السياسية
١٢	-	-	-	-	-	١٢	مكتب المساعدة الانتخابية
مكتب نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالتنمية والشؤون الإنسانية							
٦	-	-	-	-	-	٦	المكتب الأمامي
٢٧	-	-	-	-	-	٢٧	مكتب التنسيق الإنمائي
مكتب رئيس دعم البعثة							
٥	-	-	-	-	-	٥	المكتب الأمامي
١	-	-	-	-	-	١	وحدة شؤون البيئة
١	-	-	-	-	-	١	وحدة التخطيط والرصد والامثال
إدارة العمليات والموارد							
٦	-	-	-	-	-	٦	المكتب الأمامي
٢	-	-	-	-	-	٢	خلية اللوجستيات
٤	-	-	-	-	-	٤	المكتبان الإقليميان (إربيل وكركوك)
٤٥	-	-	-	-	-	٤٥	قسم التكنولوجيا الميدانية
١٢	١	-	-	١	-	١١	قسم الموارد البشرية
٦	-	-	-	-	-	٦	وحدة توفير الموارد المالية والأداء المالي
-	(١٧)	-	(١٧)	-	-	١٧	قسم المشتريات
-	(٥)	-	(٥)	-	-	٥	قسم التدريب
-	(١١)	-	(١١)	-	-	١١	قسم إدارة الممتلكات

الوظائف المقترحة لعام ٢٠٢٠	التغييرات المقترحة				الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٩		الوحدة التنظيمية
	صافي التغيير	تحويل	نقل	إنشاء	إلغاء		
إدارة سلسلة الإمداد							
٢	-	-	-	-	-	٢	المكتب الأمامي
٢٧	٧	-	٧	-	-	٢٠	قسم التخزين المركزي
٩	-	-	-	-	-	٩	قسم إدارة المشتريات
-	(٢٣)	(*)	(٢٣)	-	-	٢٣	وحدة الدعم المعيشي
-	(٥٦)	-	(٥٦)	-	-	٥٦	قسم الهندسة وإدارة المرافق
-	(٥٠)	-	(٥٠)	-	-	٥٠	قسم النقل السطحي
٣٢	-	-	-	-	-	٣٢	قسم مراقبة الطيران والحركة
-	(١٥)	-	(١٥)	-	-	١٥	قسم الخدمات الطبية
١٦	١٦	-	١٦	-	-	-	قسم المشتريات
١١	١١	-	١١	-	-	-	قسم إدارة الممتلكات
إدارة تقديم الخدمات							
١	١	-	-	(١)	-	-	المكتب الأمامي
٥٦	٥٦	-	٥٦	-	-	-	قسم الهندسة وإدارة المرافق
٥٠	٥٠	-	٥٠	-	-	-	قسم النقل السطحي
١٣	١٣	-	١٣	-	-	-	قسم الخدمات الطبية
٢	٢	-	٢	-	-	-	وحدة تقديم المشورة للموظفين
١٧	١٧	-	١٧	-	-	-	وحدة الدعم المعيشي
٥	٥	-	٥	-	-	-	قسم التدريب
مكتب الدعم المشترك في الكويت							
١٤	-	-	-	-	-	١٤	قسم الموارد البشرية
١٦	-	-	-	-	-	١٦	قسم الشؤون المالية
٣	-	-	-	-	-	٣	قسم السفر
مكتب الدعم في نيويورك							
٤	-	-	-	-	-	٤	الفريق المعني بالعراق في شعبة الشرق الأوسط وغرب آسيا التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام
٨٠٨	(٢)	-	-	٢	(٤)	٨١٠	المجموع

(أ) من المقرر إلغاء وظيفة واحدة لموظف معاون للشؤون السياسية (ف-٢)، ووظيفتين لاثنتين من موظفي الحماية الشخصية (الخدمة الميدانية)، ووظيفة واحدة لمساعد إداري (الرتبة المحلية).

(ب) تحويل خمس وظائف لمساعدين لشؤون الأمن (فئة الخدمة الميدانية) إلى وظائف لمساعدين لشؤون الأمن (الرتبة المحلية).

(ج) تحويل وظيفة واحدة لمحلل معلومات (ف-٣) إلى وظيفة واحدة لمحلل معلومات (موظف في وطني).

(د) إنشاء وظيفة واحدة لرئيس دائرة تقديم الخدمات (ف-٥) ووظيفة واحدة لموظف لشؤون الموارد البشرية (الخدمة الميدانية).

(هـ) تحويل وظيفة واحدة لمساعد لشؤون الإمدادات (الخدمة الميدانية) إلى وظيفة واحدة لمساعد لشؤون الإمدادات (الرتبة المحلية).

المرفق الثاني

الاحتياجات من الموظفين موزعة حسب الموقع

الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٩	الفئة الفنية والصفات العليا												فئة الخدمات العامة				الموظفون الوطنيون	
	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط	ي	ك	ل	م	ن	متطوعو الأمم المتحدة	مجموع الموظفين الوطنيين		
																	مجموع	موظفو الخدمة العامة
بغداد	١	٢	١	٥	١٤	٣٤	٣٣	٣	٩٣	١٠٥	١٩٨	٦٠	١٩٥	-	٤٥٣			
مطار بغداد الدولي	-	-	-	-	-	١	١	-	٢	١٥	١٧	١	١٥	-	٣٣			
البصرة	-	-	-	-	-	١	١	-	٢	-	٢	٥	١٠	١	١٨			
إربيل	-	-	-	-	٤	٤	٩	٢	١٩	٢٩	٤٨	٢١	٨١	١	١٥١			
كركوك	-	-	-	-	٣	٥	٥	٨	٥	٥	١٣	٦	٢١	-	٤٠			
طهران	-	-	-	١	-	١	-	٢	-	-	٢	١	١	-	٤			
الموصل	-	-	-	-	٢	٢	٢	-	٤	١٢	١٦	١	٦	-	٢٣			
النجف	-	-	-	-	-	١	-	-	١	-	١	٣	٢	-	٦			
الأنبار	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	-	-	٢			
صلاح الدين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	-	-	٢			
ديالى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	١			
نينوى	-	-	-	-	-	-	١	-	١	-	١	١	-	-	٢			
دهوك	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-			
السليمانية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-			
بابل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-			
كربلاء	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-			
القادسية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	١			
واسط	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	١			
ذي قار	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	١			
المتن	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	١			
ميسان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-			
الكويت	-	-	-	-	٢	١	٣	٨	٣	٨	١١	-	٥٦	-	٦٧			
نيويورك	-	-	-	-	٢	٢	٢	٤	٤	-	٤	-	-	-	٤			
المجموع	١	٢	١	٦	١٨	٥١	٥٥	٥	١٣٩	١٧٤	٣١٣	١٠٨	٣٨٧	٢	٨١٠			

الوظائف المقترحة لعام ٢٠٢٠

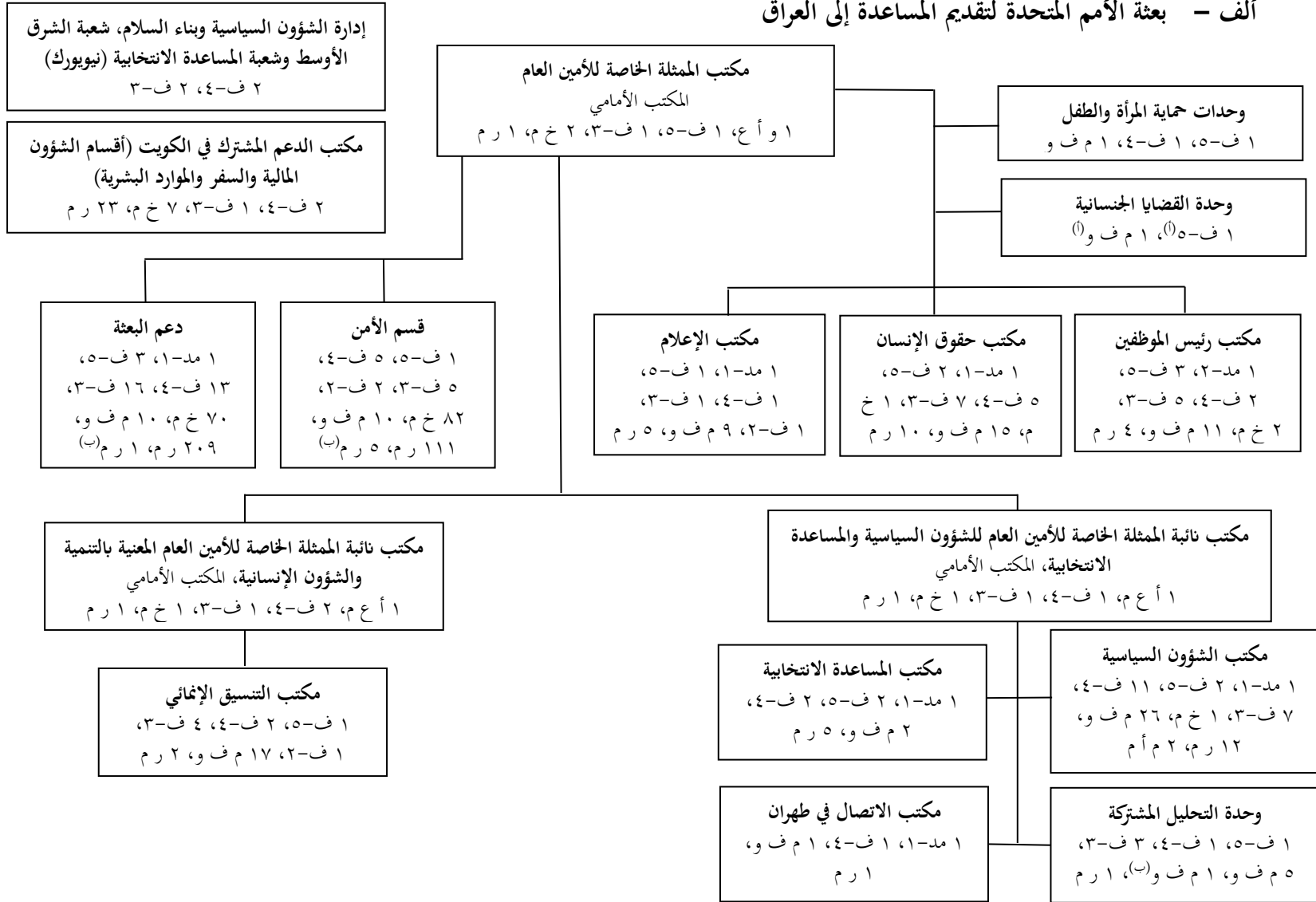
بغداد	١	٢	١	٥	١٥	٣٤	٣٢	٢	٩٢	٩٨	١٩٠	٦١	٢٠٠	-	٤٥١
-------	---	---	---	---	----	----	----	---	----	----	-----	----	-----	---	-----

	فئة الخدمات العامة															
	الموظفون الوطنيون				الفئات المتصلة بها				الفئة الفنية والفئات العليا							
	متطوعو الجموع	المتحدة	الموظفون الوطنيون	مجموع الوظائف الدولية	الخدمات العامة	موظفو الخدمة الميلانية	المجموع الفرعي	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-مد	٢-مد	٣-مد	٤-مد	٥-مد
مطار بغداد الدولي	٣٣	-	١٥	١	١٧	-	١٥	٢	-	١	١	-	-	-	-	-
البصرة	١٨	١	١٠	٥	٢	-	-	٢	-	١	١	-	-	-	-	-
إربيل	١٥١	١	٨١	٢٠	٤٨	-	٣٠	١٩	٢	١٠	٤	٤	-	-	-	-
كركوك	٤٠	-	٢١	٦	١٣	٥	-	٨	-	٥	٣	-	-	-	-	-
طهران	٤	-	١	١	٢	-	-	٢	-	-	١	-	١	-	-	-
الموصل	٢٣	-	٦	١	١٦	-	١٢	٤	-	٢	٢	-	-	-	-	-
النجف	٦	-	٢	٣	-	-	-	١	-	-	١	-	-	-	-	-
الأنبار	٢	-	-	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صلاح الدين	٢	-	-	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ديالى	١	-	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
نينوى	٢	-	-	١	١	-	-	١	-	١	-	-	-	-	-	-
القادسية	١	-	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
واسط	١	-	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ذي قار	١	-	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المثنى	١	-	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الكويت	٦٧	-	٥٦	-	١١	-	٨	٣	-	١	٢	-	-	-	-	-
نيويورك	٤	-	-	-	٤	-	-	٤	-	٢	٢	-	-	-	-	-
المجموع	٨٠٨	٢	٣٩٢	١٠٩	٣٠٥	-	١٦٧	١٣٨	٤	٥٤	٥١	١٩	٦	١	٢	١
التغيير	(٢)	-	٥	١	(٨)	-	(٧)	(١)	(١)	(١)	-	١	-	-	-	-

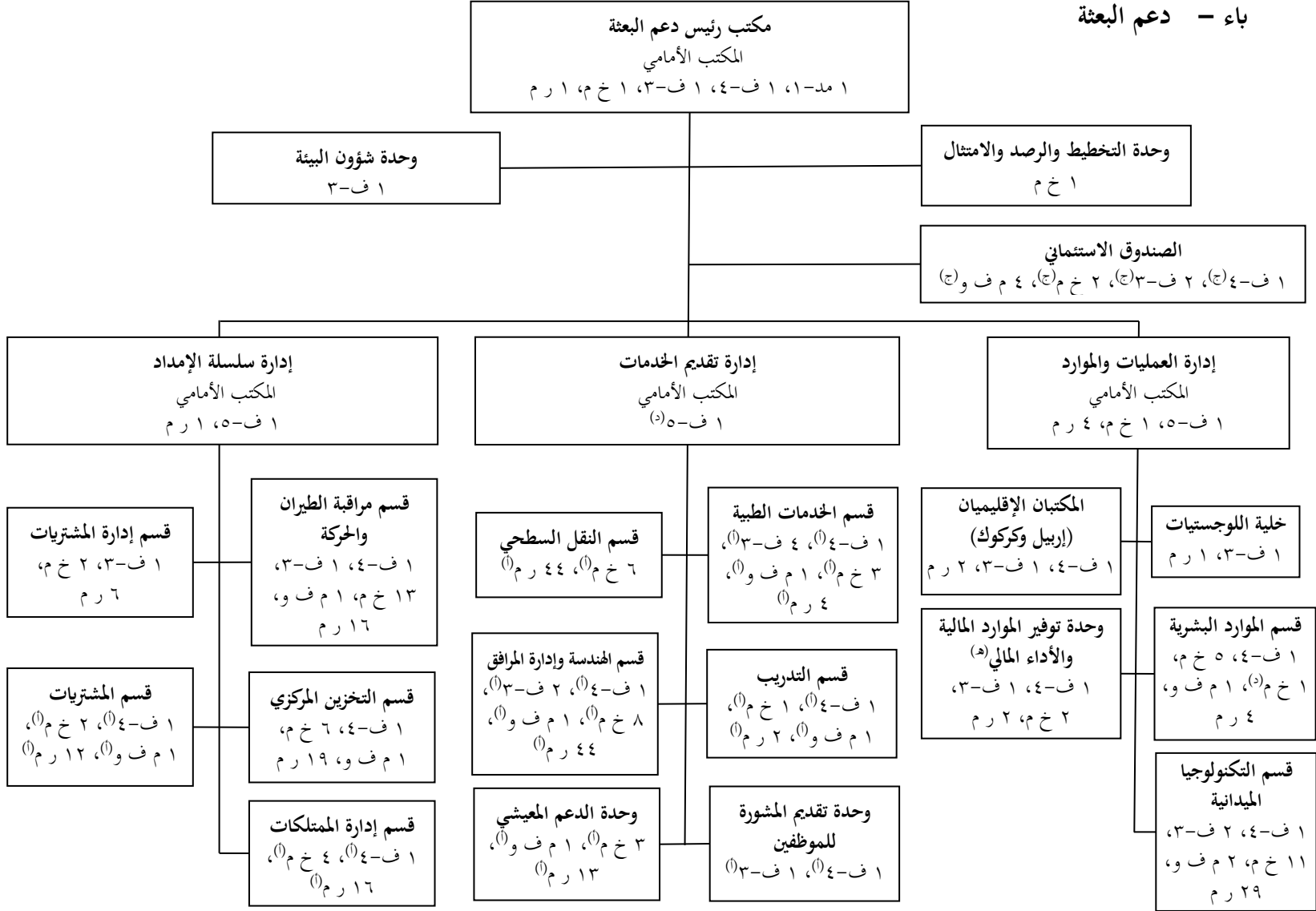
المرفق الثالث

المخططات التنظيمية

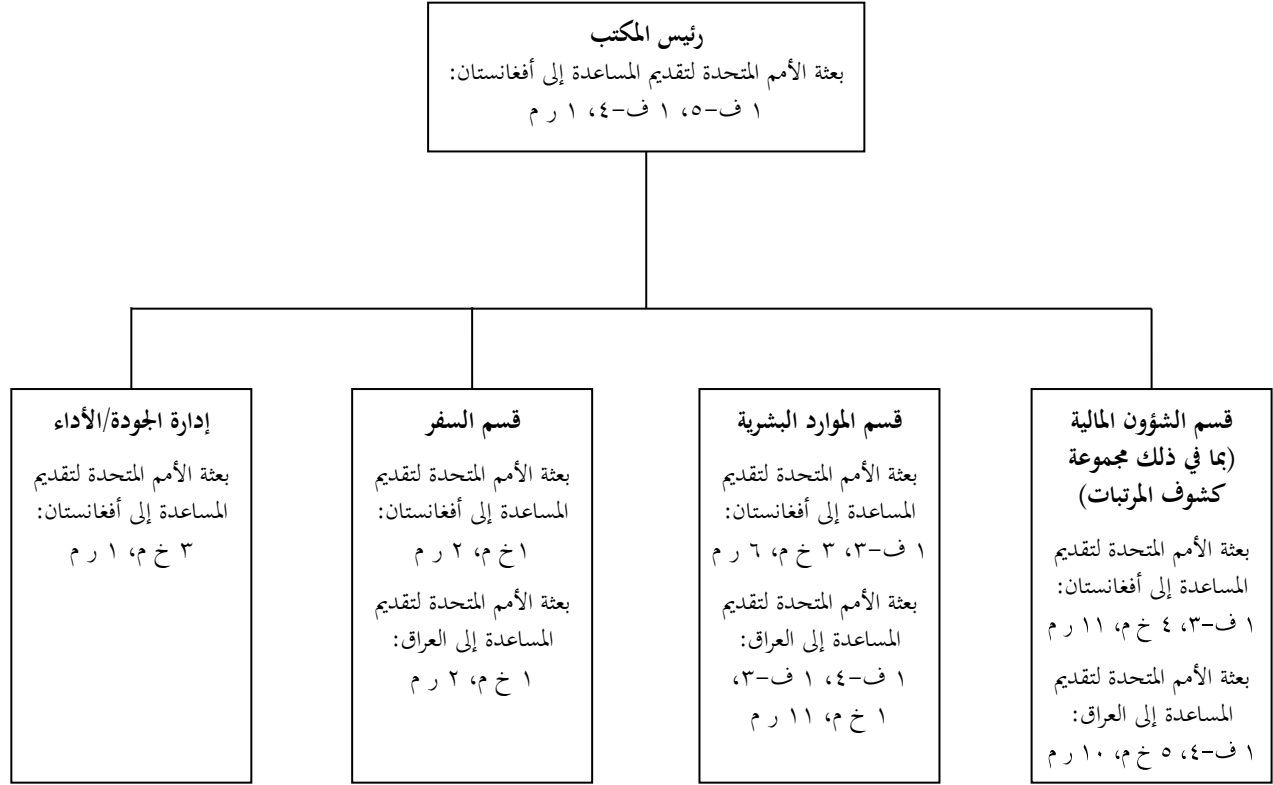
ألف - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق



باء - دعم البعثة



جيم - مكتب الدعم المشترك في الكويت (د)



المختصرات: أ ع م = أمين عام مساعد؛ و أ ع = وكيل أمين عام؛ م ف و = موظف في وطني؛ خ م = الخدمة الميدانية؛ ر م = الرتبة المحلية.

(أ) نقل.

(ب) تحويل.

(ج) تمول من الصندوق الاستئماني لبناء المجمع المتكامل للأمم المتحدة في بغداد.

(د) إنشاء.

(هـ) تغيير اسم الوحدة من وحدة الميزانية والشؤون المالية إلى وحدة الموارد المالية والأداء المالي.

(و) يشمل وظائف من كل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

المرفق الرابع

المساهمات المقدمة من البلد المضيف و/أو الكيانات الأخرى للأمم المتحدة
(النقدية و/أو المساهمات العينية)

الكيان	الوصف	القيمة السنوية التقريبية (بـدولارات الولايات المتحدة)
حكومة الكويت	مبنى صلب	٤٠١٥٩٠٢
حكومة العراق - بغداد	مبنى صلب	٣٩٦٦٠٦٧
حكومة العراق - مطار بغداد الدولي	مبنى صلب	٥٠٥١١٠
حكومة العراق - إربيل	مبنى صلب	١٥٢٨٧٢
حكومة العراق - كركوك	مبنى صلب	٦١٧٥٥٠
المجموع الفرعي		٩٢٥٧٥٠١
حكومة الكويت	هياكل أساسية	١٢٢٦٤
حكومة العراق - بغداد	هياكل أساسية	٧٦٤٣٩٥
حكومة العراق - إربيل	هياكل أساسية	٩٩٩٦
حكومة العراق - إربيل	هياكل أساسية	٧٩١١٥
المجموع الفرعي		٨٦٥٧٧٠
حكومة العراق	حقوق الهبوط في المطارات	٣٣٥٤٣٢
حكومة العراق	رسوم الوصول إلى المطارات والمغادرة منها	١٧٥٩
المجموع الفرعي		٣٣٧١٩١
المجموع		١٠٤٦٠٤٦٢

المرفق الخامس

تكاليف الخدمات الأمنية لعام ٢٠٢٠

(بـدولارات الولايات المتحدة)

المكان	العدد	الأشهر	تكلفة الوحدة	مجموع التكاليف
ألف - اقتناء معدات السلامة والأمن				
بغداد	١	١	٤٠.٠٠٠	٤٠.٠٠٠
بغداد	١	١	٢٣.٠٠٠	٢٣.٠٠٠
بغداد	١	١	١٥.٠٠٠	١٥.٠٠٠
إربيل	١	١	١٥.٠٠٠	١٥.٠٠٠
بغداد	١	١	٩.٦٥٠	٩.٦٥٠
بغداد	١	١	١٠.٠٠٠	١٠.٠٠٠
بغداد	١	١	٨.٠٠٠	٨.٠٠٠
إربيل	١	١	٣.٠٠٠	٣.٠٠٠
إربيل	١	١	١٠.٠٠٠	١٠.٠٠٠
بغداد	٣٠	١	٣١٢,٥	٩.٣٧٥
كركوك	١٠	١	٣١٢,٥	٣.١٢٥
إربيل	١٠	١	٣١٢,٥	٣.١٢٥
بغداد	١	١	٢٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠
بغداد	١	١	٦.٠٠٠	٦.٠٠٠
بغداد	٣	١	٥٠٠	١.٥٠٠
إربيل	١	١	٥٠٠	٥٠٠
كركوك	١	١	٥٠٠	٥٠٠
بغداد	١	١	٦٠٠	٦٠٠
إربيل	١	١	٦٠٠	٦٠٠
كركوك	١	١	٦٠٠	٦٠٠
بغداد	٣	١	٢٥٠	٧٥٠
إربيل	٣	١	٢٥٠	٧٥٠
بغداد	١	١	٢٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠
				المجموع الفرعي
				٢٠١٠٧٥

المكان	العدد	الأشهر	تكلفة الوحدة	مجموع التكاليف
باء - خدمات الأمن				
الكويت	٢٢	١٢	٣١٨	٨٤٠٠٠
إربيل	١٦	١٢	٤٣٨	٨٤٨٠٠
بغداد/مطار بغداد الدولي	١	١٢	١٢٠٠٠	١٤٤٠٠٠
إربيل	١	١٢	١٢٠٠٠	١٤٤٠٠٠
المجموع الفرعي				
٤٥٦٠٠٠				
جيم - وحدة حراسة الأمم المتحدة				
<i>تسديد تكاليف القوات بالمعدلات القياسية</i>				
بغداد	١٣٠	١٢	٩٣٣	١٤٥٥٥٠٠
مطار بغداد الدولي	٣٨	١٢	٩٣٣	٤٢٥٥٠٠
كركوك	٧٧	١٢	٩٣٣	٨٦٢٢٠٠
<i>السفر لأغراض التمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن</i>				
بغداد	١٣٠	١	٣٩٦٠	٥١٤٨٠٠
مطار بغداد الدولي	٣٨	١	٣٩٦٠	١٥٠٤٨٠
كركوك	٧٧	١	١٤٨٥	١١٤٣٤٥
بغداد	١٣٠	١	٣١٥	٤٠٩٥٠
مطار بغداد الدولي	٣٨	١	٣١٥	١١٩٧٠
كركوك	٧٧	١	٣١٥	٢٤٢٥٥
<i>البدل اليومي</i>				
بغداد	١٣٠	١٢	٣٨,٦٥	٦٠٢٩٤
مطار بغداد الدولي	٣٨	١٢	٣٨,٦٥	١٧٦٢٤
كركوك	٧٧	١٢	٣٨,٦٥	٣٥٧١٢
<i>تعويضات الوفاة والعجز</i>				
	١	١	٩٨٠٠٠	٩٨٠٠٠
<i>حصص الإعاشة</i>				
بغداد	١٣٠	١٢	٦٧٧,٥	١٠٥٦٩٤٩
بغداد	٣٠	١٢	٢٢٥,٨	٨١٣٠٤
بغداد	١٣٠	١٢	٣٥,٢	٥٤٩٦١

المكان	العدد	الأشهر	تكلفة الوحدة	مجموع التكاليف
مطار بغداد الدولي	٣٨	١٢	٣٥,٢	١٦٠٦٦
مطار بغداد الدولي	٣٨	١٢	٨١٣	٣٧٠٧٤٥
مطار بغداد الدولي	١٢	١٢	١٨٠	٢٦٠١٧
مطار بغداد الدولي	٧٧	١٢	٨١٣	٧٥١٢٤٧
مطار بغداد الدولي	٨	١٢	١٣٢,٥	١٢٧٢٠
بغداد	١٣٠	١٢	٢,٥	٤٠٢١
مطار بغداد الدولي	٣٨	١٢	٢,٥	١١٧٥
مطار بغداد الدولي	٧٧	١٢	٣,٣	٣١٢٠
بغداد	٨	١	٢٤٨١٥	١٩٨٥٢٦
مطار بغداد الدولي	٩	١	١١٦٦٥	١٠٤٩٩٠
المجموع الفرعي				٥٢٣٨٢٠٠
المجموع (مقرباً إلى أقرب رقم صحيح)				٥٨٩٥٢٧٥